



معوقات التنمية المحلية في الجزائر: دراسة تحليلية في سوسيولوجيا التنمية لمرحلة ما قبل القرن الحادي والعشرين

د/ رابح أشرف رضاونية

(قسم العلوم الاجتماعية - كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة ٢٠ أوت - سكيكدة - الجزائر)

تاريخ النشر: نُشر إلكترونياً بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٦ م

المخلص :

تعرض التنمية المحلية التي تسعى الجزائر القيام بها معوقات كثيرة ومتعددة ، فمنها ما يتصل بالمكون المادي ومنها ما يتصل بالمكون البشري ومنها ما يتصل بالمكون المصنوع ويتفق الكثير من المهتمين بشؤون التنمية عامة على وجود نوعين من المعوقات ، داخلية وخارجية ، كما أن هذه المعوقات تكون مباشرة وغير مباشرة وتشير معوقات التنمية المحلية حسب النمط الذي اعتمدته في تحليلي لهذه الدراسة إلى معوقات خارجية تتمثل في الاستعمار ، التبعية ، التخلف ، المديونية الخارجية ، العولمة ، وكذلك معوقات داخلية تتمثل في عدم التكامل في التنمية المحلية ، عدم تحديد الحد الأمثل لوحدة التنمية المحلية ، التخطيط كمعوقة للتنمية المحلية ، المعوقات الإدارية ، تجاهل المشاركة الشعبية ، المعوقات الثقافية ، انخفاض المستوى الصحي ، النمو الديمغرافي ، ضعف البنيان الزراعي ، ضعف التصنيع ، تفشي ظاهرتي العنف والإجرام.

الكلمات المفتاحية:

(التنمية المحلية، سوسيولوجيا التنمية، معوقات التنمية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التبعية، المعوقات الداخلية)

Abstract:

The local development that Algeria seeks to achieve faces numerous and diverse obstacles. These can be categorized based on whether they relate to material, human, or constructed components. Many experts in the field of development generally classify such obstacles into two types: internal and external, which may further be distinguished as either direct or indirect. In this study, I categorize the obstacles to local development as follows: external obstacles—including colonialism, dependency, underdevelopment, external debt, and globalization—and internal obstacles—such as a lack of integration in

local development, the failure to define an optimal unit for local development, shortcomings in the planning process, administrative barriers, the exclusion of public participation, cultural constraints, poor health standards, demographic growth, a weak agricultural base, limited industrialization, and the prevalence of violence and crime.

Keywords:

(Local development, sociology of development, development obstacles, social development, economic development, dependency, internal obstacles)

تمهيد:

تعد التنمية المحلية من القضايا الأساسية التي ارتبطت بمسار التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت الجزائر منذ الاستقلال باعتبارها مدخلا لتحقيق التوازن بين مختلف المناطق واستثمار الموارد المحلية وتحسين الظروف المعيشية للسكان، غير أن مسار التنمية المحلية لم يكن بمعزل عن جملة من العوامل التاريخية والبنوية والاقتصادية والاجتماعية التي حدت من فعاليته وأثرت في قدرته على تحقيق أهدافه.

وتكتسب دراسة هذه المعوقات أهمية خاصة من منظور سوسيولوجيا التنمية، بالنظر إلى أن التنمية ليست مجرد عملية اقتصادية أو تقنية وإنما هي سيرورة اجتماعية تتداخل فيها علاقات السلطة وأنماط التنظيم والقيم الثقافية ومستويات المشاركة وطبيعة المؤسسات إلى جانب تأثير السياق الدولي، وقد تداخلت في الحالة الجزائرية آثار المرحلة الاستعمارية مع أنماط التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والمالية، كما تفاعلت مع جملة من المعوقات الداخلية المرتبطة بالتخطيط والإدارة وضعف المشاركة الشعبية واختلال التكامل بين القطاعات ومشكلات التعليم والصحة والزراعة والتصنيع.

وانطلاقاً من هذه المتغيرات المعقدة والمتشابكة تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحليل أبرز المعوقات التي واجهت التنمية المحلية في الجزائر خلال مرحلة ما قبل القرن الحادي والعشرين، وذلك من خلال التمييز بين المعوقات الخارجية والداخلية والكشف عن طبيعة تفاعلها وانعكاساتها على مسار التنمية بما يسمح بفهم أعمق للعوامل التي أسهمت في تعثر جهود التنمية المحلية وتفاوت نتائجها بين مختلف المجالات والمستويات.

أولاً: المعوقات الخارجية:

إن هذه المعوقات مرتبطة "بنمط العلاقات الدولية بين المجتمعات النامية والمتقدمة وانعكاساتها" (عبد الوهاب إبراهيم، ١٩٨٥، ٥٥) ويذهب ميردال إلى أن العلاقات الدولية بين المجتمعات المتفاوتة النمو في درجات نموها وتقدمها بأنها السبب في التخلف - السمات المعوقة - وأن هذه العلاقات تساعد الدول المتقدمة على التقدم والمتخلفة على التخلف أكثر (حسن إبراهيم عيد، ١٩٩٠، ١٠١) ويجب الإشارة إلى أن هذا المفهوم ينطبق على تلك الفترة التي بدأت فيها غالبية المجتمعات النامية منذ الاستقلال حتى يومنا هذا مسيرتها التنموية، وتعتقد الدراسة الراهنة من أن العوامل الخارجية التي أعاققت تنمية المجتمعات المحلية سواء في دول العالم الثالث بصفة عامة أو الجزائر بصفة خاصة هي:

١- الاستعمار:

فالمؤكد أن الدولة المتقدمة الاستعمارية قد حطمت كلية نسيج العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في الدول المتخلفة وذلك خلال فترات الاستعمار، ومن ثم فرضت على هذه الأخيرة نظاماً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً تخدم في نهاية الأمر أهداف الاستعمار وتحول دون إحداث التنمية في المجتمعات المحلية (عبد الوهاب إبراهيم، ١٩٨٥، ٥٥).

والجزائر مثل الكثير من الدول التي تعرضت للاستعمار حيث تم تحطيم بنيتها التحتية الاقتصادية والصناعية التقليدية عن طريق استعمال القوة السافرة والوحشية وتم على إثر ذلك إقامة اقتصاد استعماري مع بقاء الاقتصاد المتخلف التقليدي في المناطق الداخلة للبلاد وهذا ما حد من إمكانية نمو برجوازيات وطنية (أنور عبد الملك وآخرون،

١٩٨٣، ٩٦) ومحلية كما راح الاستعمار يعمل على تحطيم الزراعة التقليدية والمهن والحرف القائمة ويضرب أنماط الملكية والإنتاج والتوزيع والتبادل والعمل الجماعي الذي اتسم به المجتمع الأصلي (منير شفيق ١٩٨٥، ٣٩). ولقد كتب اندريه فونتين مشيرا إلى أن تاريخ أي حركة للتحرير الوطني موسوم باتفاقيات تفيد سيادة البلدان المتحررة والتي تحاول الانفكاك منها" (بول بالطا، كلودين ريللو، دون سنة، ١٠١)

كما نتج عن هذا الاستعمار استنزاف لثروات المجتمع الجزائري وخلق صفوات اجتماعية واقتصادية وثقافة ترتبط مصالحها معهم مما صعب على الجزائر بعد الاستقلال تحقيق انطلاقة تنموية فعلية على المستوى الوطني والمحلي هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الإحصاءات تبين أن هناك ما يقرب من ٣ ملايين جزائري قد خرجوا من ديارهم وقراهم لتجميعهم داخل مراكز أقيمت لهذا الغرض، بالإضافة إلى ٧٠٠٠٠ من المهاجرين من القرى إلى المدن، إذ فيما بين ١٩٤٥ - ١٩٦٠ اضطر ٧٣١٠٠٠ فرد تحت ضغط الحرب إلى مغادرة البوادي والتوجه نحو لقرى، حيث دمرت ٨٠٠٠ قرية تدميرا كاملا وهذا كله انعكس سلبيا على حركة المجتمع ما بعد الاستقلال -من هجرة كبيرة وبطالة- ذلك أن الثورة حركت ومست كل الشعب إلا القلة القليلة، وهذه هي صورة التقلبات التي عاشها السكان أثناء الاستعمار، هذا إضافة إلى المعزولين واللاجئين الذين كانوا في تونس والمغرب الذين عادوا بعد الاستقلال" (محمد بومخلوف، ١٩٩١، ٤٤).

٢-التبعية:

إن الأشكال الملموسة للتبعية بمفهومها النظري والمحددة لتوقف قوة التجديد المستقبلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان التي أصبحت متخلفة هي التبعية التجارية والمالية والنقدية والتكنولوجية وأخيرا السياسية، وتؤدي هذه الأشكال بدورها إلى تضخم وزيادة حدة التناقضات الداخلية في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية الخاضعة للسيطرة والمستغلة" (كريستان بالوا، ١٩٧٨، ١٧٩).

ويفرق دوسانتوس بين ثلاثة أنواع من علاقات التبعية محددا بذلك الخلاف التاريخي في أشكال التبعية طبقا لرأيه بثلاثة عوامل هي:

-الأشكال الرئيسية للاقتصاد العالمي الذي له قوانينه الخاصة للنمو.

-نوع العلاقات الاقتصادية السائدة في دول المركز والطريق الذي تتخذه هذه الدول في التوسع نحو الخارج

-أنواع العلاقات الاقتصادية السائدة في دول التخوم التي يتم احتواءها في إطار شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية

التي يولدها التوسع الرأسمالي.

والأشكال التي يعرف بها التبعية هي:

٢-١-التبعية الاستعمارية:

وهي التي يسيطر فيها رأس المال التجاري ورأس المال المالي مع الدول الاستعمارية على العلاقات الاقتصادية في المستعمرات عن طريق الاحتكارات التجارية التي يدعمها احتكار المستعمرين للمناجم وسيطرتهم على القوى العاملة، وذلك ما نجم عنه مخاطر اقتصادية كبيرة (نعمة الله نجيب، ١٩٨٧، ٢٧٢).

٢-٣-التبعية المالية والصناعية:

وذلك من خلال سيطرة رأس المال الكبير في المركز المسيطر وتوسعه في الدول النامية في إنتاج المواد الأولية والمنتجات الزراعية، بما يمكن أن يطلق عليه تنمية متجهة إلى الخارج أكثر وذلك من خلال تبعية هذه المجتمعات للدول المتقدمة صناعيا (نعمة الله نجيب، ١٩٨٧، ٨٣).

ورغم انخفاض درجة الاعتماد الجزائري على فرنسا فقد بقيت العلاقة الخاصة قائمة بينهما كما استمرت معظم معاملات الجزائر للتجارة في نطاق الكتلة الفرنسية، إذ أن ما جرى من توسع في الشركاء التجاريين للجزائر قد حدث داخل بلدان الكتلة الغربية، وبوجه خاص السوق الأوروبية المشتركة، ويرتبط الوزن الخاص للكتلة الغربية في التجارة الخارجية بطبيعة الصادرات الجزائرية -خاصة بالنفط والغاز- التي يقل طلب البلدان الاشتراكية عليها، كما يرتبط بطبيعة السياسة الثقافية التي انحازت إلى الشركات الغربية ولم تكشف الإمكانات المتاحة عن تعاون صناعي أكثر تطور مع البلدان الاشتراكية وفضلا من ذلك مازال لفرنسا دور مهم في قطاع النفط والغاز في الجزائر (عبد اللطيف بن أشنهو، ١٩٨٠، ١٩٧).

كذلك فإن المؤسسات العالمية الخاصة تكون مساعدتهم المالية المتمثلة في الاقتراض من وراءها شروط وقيود تحد في النهاية من حرية التنمية (J G SACHE ZARNON, 1982, 83) كما أن التوسع في التصنيع والزيادة في الاستهلاك مستحيلان بدون التوسع في الزراعة التي ينبغي أن تقدم الخدمات والغذاء للمدن (محمد الفضيل، ١٩٨٢، ٥٥).

٢-٤- التبعية التكنولوجية الصناعية:

ينتج هذا النوع من التبعية من خلال هيمنة الشركات الدولية على النشاط الاستثماري في الميدان التكنولوجي والصناعي الموجه عادة للأسواق الداخلية - المحلية - للبلدان النامية (محمد عبد المولى، ١٩٩٠، ١٠) ويقول محمد عبد المولى في هذا السياق فإن علاقات التبعية ذات الطرف الواحد بالإمبريالية ستبقى ما بقيت بلدان العالم الثالث - من بينها الجزائر - في فلك النظام الرأسمالي، وفي ظل هذا الطرف لا يزال انخراط صانعي القرار الجزائريين محدودا للغاية، فالمشاركة في القرارات الرئيسية واختيار العمليات التكنولوجية لا تزال تفوت على صانع القرار المحلي فرصا كثيرة، وأكثر من هذا فإن سيطرته على الشريك - المقاول - الأجنبي يصعب أن توجد، وعلى سبيل المثال فإنه كان يغفل غالبا الشرط في العقود الذي ينص على وجوب أن يستخدم الشريك الأجنبي الموارد المحلية وأن يعطي أفضلية للشركاء المحليين، مع ما يترتب على هذا الإغفال من آثار سلبية تلحق بتحقيق الأهداف المتعلقة بالتكامل الاقتصادي والتوظيف والاستخدام (محمد عميرة وآخرون، ١٩٩٧، ٦١) مما يكرس أكثر العلاقات التبعية. كما أن التكنولوجيا في الواقع لا تنقل عبر الحدود الوطنية من قواعد قانونية مقبولة لدى المجتمع الدولي بل يتم توليدها محليا وترشيد القائم منها على المستوى الوطني والمحلي وتطويع المستورد منها لكي تتلاءم والظروف والاحتياجات المحلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، من هنا تبرز مسؤولية البلدان النامية - من بينها الجزائر - في تلبية احتياجاتها التكنولوجية من منطلق مبدأ الاعتماد على النفس (عمر إسماعيل سعد الله، ١٩٩٠، ٢٦٢).

كما أن نقل التكنولوجيا للبلدان النامية - ومنها الجزائر - يتم بصفة أساسية عن طريق الشركات غير الوطنية، وهذه الشركات نادرا جدا ما تضع احتياجات تلك البلدان في الاعتبار بحيث أن أي تكنولوجيا منقولة إليها تكون غير ملائمة في معظمها، وما هو أسوأ من ذلك أنه عفا عليها الزمن بالإضافة إلى تكلفتها التي تكاد تكون باهظة، وبالمثل فإن الدول الصناعية ترفض تقديم التكنولوجيا المناسبة للبلدان النامية وإذا قدمت فهي بثمن باهظ وببخل كبير وتحمل في طياتها عددا من القيود الخطيرة على جهود التنمية (عمر إسماعيل سعد الله، ١٩٩٠، ٢٩٦) كما أن تبعية الجزائر التكنولوجية لا تزال متوطدة، بل أنها تزيد في بعض الحالات وذلك على الرغم من تلك التغيرات التي حدثت على مدى يزيد على خمسة عشرة عاما من التصنيع المخطط، وتزداد هذه التبعية تنوعا مع كون التكنولوجيا ترد من ألمانيا الغربية واليابان وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا العظمى وإن كانت تبدو عميقة وشاملة.

٣- التخلف:

تعد الجزائر من الدول المتخلفة وذلك من خلال المؤشرات العديدة المتصلة بمعوقات التنمية المحلية فيها - أو التنمية الشاملة بصفة عامة - ويرجع هذا التخلف الذي تحاول الجزائر أن تتخطاه - منذ بداية المسيرة التنموية - إلى العوائق الهيكلية للنمو والتنمية فيها، لأن التخلف في هذه الحالة يتمثل في كون أن البلد له موارد طبيعية لكن غير مستغلة أو غير مستخدمة استخداما كفئا وفقا للفرص الإنتاجية الحديث (غاني شكري، ١٩٨٥، ٧٢) وهذا ما تعاني منه الجزائر حقا، إذ أن لها إمكانات تنموية كثيرة ولكن عدم التخطيط الفعال والاستغلال الجيد وانعدام التكامل التنموي أدى إلى هذه النتيجة (في سنة ١٩٩٣ لم تستطع الجزائر توفير واحد مليار دولار لتمويل برامج التنمية الوطنية وسد الحاجيات الحقيقية للمواطن في عدة مجالات مما اضطرها فيما بعد إلى إعادة جدولة ديونها واللجوء إلى الاقتراض من البنوك الأجنبية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي).

وهذا التخلف الذي تواجهه الجزائر يتمثل في مجموعة الظواهر المعقدة والمتبادلة والتي تبرز في عدم تكافؤ حاد للثروة والفقر وفي الركود، وتخلف نسبي... الخ

رغم أن هناك قدرة إنتاجية كامنة تنمو حسب إمكاناتها الحقيقية لتبعيةها الاقتصادية والثقافية والسياسية والتكنولوجيا (Yve, Lacoste 1976, 12)

٤- المديونية الخارجية:

تتميز الدول النامية بدوام مديونيتها الخارجية للدول المتقدمة، والجزائر واحدة من بين هاته الدول حيث قدرت ديونها ٣٢ مليار دولار أمريكي والواقع أن هذا الأمر يدعو إلى الدهشة لأن مقدراتها على التصدير تكون ضعيفة إذا ما قورنت بحاجياتها المحلية من الواردات، كما تجدر الإشارة إلى أن صافي الاقتراض الخارجي للجزائر يتجه نحو التزايد من عام إلى آخر رغم إتباعها سياسة إنمائية قوامها التصنيع بمعدلات كبيرة "وذلك رجع إلى حجم الاستيراد الكبير من السلع الرأسمالية الإنتاجية اللازمة لحركة التصنيع" (منير شفيق، ١٩٨٥، ٤٤) لكن دوام المديونية وارتفاع فوائد الديون التي بلغت أكثر من ٣٢ مليار دولار منذ ١٩٩٣ إلى غاية ١٩٩٨ أدى إلى نتائج وخيمة أثرت بدورها على مسيرة التنمية الوطنية والمحلية في الجزائر مما أدى إلى أزمات اقتصادية هيكلية تنن من وطأة الديون، مما أدى بالحكومات الجزائرية بعد تردد بالقبول بوصفات التكييف الهيكلي والتي تعتمد على وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمتمركزة على شروط تعزيز آليات السوق الحرة (عامر دياب، ١٩٨٥، ٨٣).

كما تظهر الآثار السلبية والمعوقة للتنمية المحلية والوطنية بصفة واضحة من خلال عدة مؤشرات غير وظيفية - ترجع في أساسها إلى تفاقم المديونية وخدماتها - تكون كالتالي:

٤-١- **نقص الموارد المالية:** يتفق جميع المتخصصون في دراسة مشكلات الدول النامية على أن نقص رؤوس الأموال يرجع بالدرجة الأولى إلى الأموال التي تقدر بعشرات الملايير من الدولارات التي ذهبت في خدمة الديون الخارجية دون أن تستفيد منها التنمية على المستوى الوطني والمحلي، مع العلم فإن نقص رؤوس الأموال يكون أحد المشكلات الهامة التي تواجهها تلك الدول عندما تريد تحقيق انطلاقة تنمية فعلية انطلاقا من سياسة إنمائية قوامها التصنيع بمعدلات سريعة كالجزائر مثلا.

وقد يؤدي نقص رؤوس الأموال في الدول النامية -الجزائر من بينها- إلى النقص في الادخار وتوجيه الاستثمار إلى عملية غير منتجة أي عمليات المضاربة والمباني بالإضافة إلى هروب رأس المال إلى الخارج (تقدر رؤوس الأموال المودعة في الخارج والتي هي ملك للجزائريين حاليا تقريبا ٨٠ مليار دولار) وإيداعه في البنوك الأجنبية وهذا ما يضعف معدل التكوين الرأسمالي في الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وبالتالي يقلص من عدد مؤسسات الادخار وفعاليتها (بنوك تجارية، بنوك الادخار، صناديق توفير... الخ) والميل إلى المحاكاة والاكتناز بالإضافة إلى تضخم النفقات الإدارية للدولة.

ولقد أوضح "ديمو رينيه" كيف أن الدول الإفريقية التي حصلت على استقلالها السياسي "أنها تسير في طريق خطير سينتهي بها إلى الخراب والدمار إن هي استمرت في الإسراف والتبذير والتبديد للموارد النادرة التي تملكها هذه المجتمعات وهذا يخلق في إفريقيا برجوازية من نوع جديد لم يستطع كارل ماركس أن يتنبأ بها، إنها برجوازية الإدارة العامة" (عبد العزيز عجمية وآخرون، ١٩٨٣، ١٦) والجزائر واحدة من بين هاته الدول التي ينطبق عليها هذا الوصف، هذا بالإضافة إلى "أن العلاقات المالية بين فرنسا والجزائر كانت مبنية على خلفيات سياسية وهيمنة (SALAH MOUHOUBI, 1986, 73) مما أحبط تطور الأسواق المالية في الجزائر.

٤-٢- غياب شبه كامل للطبقة المتوسطة:

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تتميز بعكس ما هو في الدول المتقدمة اقتصاديا بعدم وجود طبقة متوسطة وأن من يطلع على التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدول الغربية التي وصلت اليوم إلى درجة عالية من التصنيع ولاسيما الولايات المتحدة و إنجلترا وفرنسا وألمانيا، يعرف أن التقدم في هذه الدول قد تحقق بفعل توافر الطبقة المتوسطة (محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، ١٩٨٣، ٦٨).

وإن عدم توافر الطبقة المتوسطة يعني عدم توافر طبقة الفنيين الذين تقوم على أكتافهم في الواقع كل نهضة اقتصادية، وخاصة إذا كانت الدول تتبع سياسة إنمائية قوامها التصنيع بمعدلات سريعة.

ويترتب على عدم وجودها أيضا نقص الادخار، فالفقراء جدا لا يقدمون على الادخار نظرا لضعف دخلهم وعدم كفايته لمواجهة حاجياتهم الحقيقية، وأن الأغنياء يكون ادخارهم عادة ضعيف لأهم ينفقون جزءا كبيرا من دخلهم في شراء السلع الاستهلاكية والكمالية.

٤-٣- انتشار البطالة:

لقد أثرت المديونية الخارجية للجزائر على تدهور سوق العمل حيث يعاني حوالي ٣٠٪ من مجموعة البالغين سن العمل البطالة أي حوالي ٢,٤ مليون بطل في الجزائر (م عامر، ١٩٩٩، ٠٣) وكل هذا نتيجة لنقص رؤوس الأموال وارتفاع نسبة خدمة الديون" وخاصة في ظل الأزمة العالمية الاقتصادية التي تعاني من مشكلات مالية لاسيما في ظل تحرير التجارة العالمية والمديونية الضخمة التي تعاني منها دول العالم الثالث وكذلك من جراء السياسة الاقتصادية الأمريكية" (BENACHENHOU, 1982, 160) وعلى هذا الأساس فإن احتمالات التراجع الاقتصادي الحاد أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة بشكل واسع.

٥-العولمة:

إن العولمة (MONDIALISATION) كما يعرفها صادق جلال العظم "هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ وهي باختصار تسليع كل شيء" (بونارة إسماعيل، ١٩٩٩، ١٩) وبعبارة أخرى يصبح كل شيء عبارة عن سلعة (المنتجات، الخدمات النقود، العمل، الأفكار، الثقافة).

ولقد نتج هذا المفهوم عن الوضع العالمي الذي تكون في ظل سيادة الخصوصية الأوروبية على الشعوب الأخرى محاولة خلق العالم المتخلف، وضمن سياق هذه السيادة نشأت خصوصيات عديدة تشترك فيها الدول المصنعة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت تظهر إشكاليات كثيرة أمام الشعوب الأخرى خصوصا بعد نيل استقلالها وإضعاف رقعة السيطرة الاستعمارية المباشرة (منير شفيق، ١٩٨٥، ٥٨) ليحل نوع ثاني من الاستعمار تفرضه العولمة وتتحكم فيه المؤسسات المادية والاقتصادية والإعلامية للعالم المتقدم والتي تؤثر على التنمية -بما فيها التنمية المحلية- في الدول النامية لأن هذه الأخيرة في مركز ضعف (أي في مركز تأثر) وهذا ما يؤثر سلبا على البنية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية.

ولقد ظهرت عدة اتجاهات تحرص وتكرس العولمة، وبصورة فعلية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حتى تمكنت من بلورته حاليا وهو الآن أصبح واقعا مفروضا على الدول المتخلفة، ويظهر ذلك من خلال الاتجاهات التنموية الحديثة كاتجاه النماذج والمؤشرات واتجاه المكانة الدولية والاتجاه الانتشاري الثقافي الحضري... الخ، والتي كانت تهدف باستمرار إلى أن الخلاص من التخلف والالتحاق بالدول المتقدمة يتوقف على مدى الالتزام بهذه النماذج لأن في نظر أصحاب هذه الاتجاهات "البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما" (السيد الحسيني، ١٩٨٢، ٦٧) ولكن الذي يلاحظ على هذه النظريات هو عدم وجود ما يفسر تخلف العالم الثالث كنتيجة حتمية للنظام الإمبريالي الحديث الذي ساد العالم (الذي استمر طويلا) بأشكال ودرجات مختلفة (محمد عبد المولى، ١٩٩٠، ٩٠).

ويتضح ذلك من خلال الإشكاليات التي وافقت ظهور محاولات عديدة لتحقيق نهضة شاملة رأسها إشكالية الخصوصية العالمية التي نحن بصدها والتي فرضت عبر المراحل التالية:

٥-١- المرحلة الأولى:

تطلبت تحويل المنتجات التكنولوجية لا العلمية للدول المتخلفة أو جزء منها وإبقاء الجزء الآخر الأهم قيد الدول المتقدمة وذلك حتى يزداد الاعتماد على الخارج -دول المركز- لإنقاذ الجزء الذي تم الحصول عليه وهذا ما زاد في تبعية العالم الثالث -ومنها الجزائر- للعالم المتقدم فازداد استيراد التكنولوجيا، التي ظلت مرتبطة بالمصدر -المحور- من خلال الخبراء وقطع الغيار وما يمكن أن يحدث من تطورات عليها في دول المركز وإضافة أعباء جديدة على دول التخوم -الدول المتخلفة- بسبب ارتفاع أسعارها ما يحول منها وضخامة المشاريع.

٥-٢- المرحلة الثانية:

أسهمت هذه المرحلة في تحويل التضخم ونقله إلى تلك البلدان، ففي الجزائر على سبيل المثال وصلت نسبة التضخم إلى ٣٠٪، كما ازدادت الديون للخارج والعجز عن دفع الفوائد والذي قابله إعطاء فرص كبيرة لاستثمارية الشركات المتعددة الجنسيات "والذي أدى في نهاية الأمر إلى زيادة الاختلال في المبادلات بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث" (منير شفيق، ١٩٨٥، ٦٥) وبعد ذلك وجدت الدول النامية نفسها منساقة نحو تشجيع الاتجاهات الاستهلاكية

إلى جانب استيراد تقنيات ضخمة لأسواق محلية لها وتمركز الاهتمام على المشاريع التي تصلح للإعلام والدعاية أكثر، مما أدت إلى محاولات تنموية حقيقية من خلالها ساهمت في ردم الهوة بين البلدان المتقدمة (SALAH 1986, 91) واستمرارية تنمية التخلف في الدول النامية.

٣-٥- المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة الأزمة الخائفة والانضمام إلى الهيئات الدولية الثقافية والاقتصادية التنموية المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي "اشتراط على الجزائر تحرير الأسعار وفق الدعم الممنوح لها وتقليص حجم الأعباء التي تتحملها نتيجة الإسراف في المحافظة على استقرار -في نظر صندوق النقد الدولي- غير قابل للاستثمار" (أكرم رمضان، ١٩٩٤، ٣٨)

وأخيرا الانضمام إلى الهيئة العالمية للتجارة الحرة الذي ينتج عنه تأثير حتى الاقتصاديات الريفية بأكبر الأسواق مباشرة في الدول المتقدمة مما أدى أكثر إلى ضعف البرجوازيات المحلية في مواجهة الاحتكارات العالمية موازاة على الأقل لحكومتها (ايف بينوت، دون تاريخ، ٦١) كما أن الاقتصاد القروي لم يكن في أي وقت من الأوقات مستقلا عن الاقتصاد والسوق العالمية وخاصة بعد إدخال المحاصيل النقدية كالقطن والقصب... الخ (محمود عودة، ١٩٩٠، ٧٥)

وكل هذه الأساليب تدخل ضمن العناصر المكونة للعولمة التي بدأت الجزائر دخولها من موقع ضعيف يؤثر على مسيرتها التنموية أكثر من أي وقت مضى إن لم تتفطن لنوايا العولمة وأهدافها وغاياتها، لأن مصدر الكثير من القرارات والتفاعلات يقع خارج منظومة العلاقات الدولية بأنماطها التقليدية، لأن تحول النظام الدولي إلى نظام عالمي يشبه إلى حد كبير القرية الكونية، هذا الأخير اختصر المساحات الاجتماعية والجغرافيا الاتصالية بين مختلف أنحاء القرية، فحجم السلع والناس والثقافة والمعلومات والأفكار يزداد بشكل كبير عبر الحدود بحيث تبدو الحدود الطبيعية والسياسية وكأنها صارت رمزا للماضي أكثر مما هي مقيدة ومنظمة للتبادل في الحاضر والاتجاهات المستقبلية في إطارها يقلص منطق الدولة (أسامة عبد الرحمان، ١٩٩٠، ١٥٧)

ثانيا: المعوقات الداخلية:

وهي تلك العوامل غير الوظيفية الكامنة والظاهرة في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الذي يعاني التخلف وعدم توازن وانتظام مسيرته التنموية، وأبرزها -المعوقات الداخلية- ما سوف نحاول التركيز عليه بدقة، وتكون هذه المعوقات -سمات التخلف- كالتالي:

١- عدم التكامل في التنمية المحلية:

والتكامل هنا أقصد به أن تسير التنمية في مختلف القطاعات وفي كل الاتجاهات بطريقة غير منفصلة منتظمة ومتوازنة، ولذا فمن الصعب إن لم يكن من المستحيل تنمية الصناعة مثلا بدون تنمية التعليم أو حل مشاكل المدينة دون إبداء اهتمام مماثل بمشاكل الريف والزراعة والصناعة وعلى سبيل المثال يقول (F.GERBAUX): "إن التنمية المحلية لا تبلغ أهدافها المسطرة عندما يكون الريف خارج قواعد العملية التنموية" (F. GERBAUX, 1989, 120) لأن المجتمع كل عضوي متكامل تعمل مؤسساته بطريقة متكاملة متوازنة، وبالتالي فالاهتمام بأي قطاع منه لا بد وأن يؤدي إلى الاهتمام بقطاعات أخرى.

والملاحظ عن التنمية المحلية في الجزائر أنها كغيرها في كثير من الدول النامية فهي تعاني من عدم تكامل العمل التنموي وهذا راجع إلى ما يلي:

١-١- نقص الموارد المالية:

ويقصد بذلك الموارد الطبيعية التي تملكها المجتمعات المحلية أو الدولة بصفة عامة والتي يمكن أن تساهم بقوة في التنمية المحلية والوطنية التي قد تلجأ الدولة إلى استيرادها في حالة نقصها (الجوهري وآخرون، ١٩٨٦، ١٠٥)

١-٢- نقص الموارد التكنولوجية:

وهي كل الأساليب التي يمكن استخدامها لإحداث تغيير في قيم المادة أو السلوك في حالة حاضرة إلى حالة مستقبلية ويرجع هذا النقص في الموارد التكنولوجية إلى النقص في رؤوس الأموال الضخمة التي تتطلبها، إلى جانب الإطارات المبدعة والسياسة المتوازنة الواعية والمتطورة المطلعة على الإجراءات اللازمة لهذه العملية (الجوهري وآخرون،

١٩٨٦، ١٣٨) مع العلم "فإن التنظيم المحكم واستعمال التكنولوجيا الحديثة واستغلال الموارد الجديدة المتاحة في الإنتاج بصورة كلية ومتكاملة، بإمكان ذلك إحداث نمو معتبر (J. HINDERINK AND M. J. TTTUS, 1988, 409).

١-٣- نقص الموارد التنظيمية:

ويقصد به نقص توزيع السلطة في المجتمع وكذلك درجة الحرية الفردية المتاحة داخل المجتمع المحلي فهناك شريحة واسعة من الريفيين وسكان المدن لا تتاح لهم فرصة الممارسات الديمقراطية بالطرق الفعلية مما نتج عنه إغفال آراء وأفكار هذه الشريحة الواسعة وبالتالي غياب المسار السليم للتنمية (GEORG SORENSEN, 1988, 32) هذا فضلا عن المشكلات المتعلقة بالتوزيع بين أجهزة الرقابة واستقلالية الأجهزة والمشروعات ومشكلات إعداد واختيار القيادات الإدارية ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب والتوازن بين المسؤوليات والصلاحيات وأثر المحددات الاجتماعية والاعتبارات الشخصية على ممارسة المديرين لمسؤولياتهم (خليفة الكواري، ١٩٨٢، ٢٩) وكذا عدم الأخذ بالمنهج السليم والمناسب في صياغة الأحكام والقرارات ووجود ظاهرة الصراع على السلطة التي كثيرا ما تكون مقصودة لإنهاء البلاد وتشثيت قواها المادية والبشرية (وزارة التعليم العالي، ١٩٧٩، ٩٧) لذا "فعلى التنظيم إزالة العراقيل الإدارية وتقريب القاعدة من مراكز اتخاذ القرارات كما عليه تحرير الطاقات الخلاقة في كل المستويات" (عبد اللطيف بن اشنهو، ١٩٨٢، ٤٨٤).

١-٤- ضحالة الموارد البشرية:

ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الوفيات وانخفاض متوسط عمر الإنسان، بالإضافة "إلى حركة السكان من البلاد النامية الفقيرة إلى البلاد الغنية، وهذه الحركة تشمل على أعداد بسيطة من المهنين والفنيين والإداريين (نزيف العقول) وعلى أعداد كبيرة من العمال المهاجرين (الجوهرى وآخرون ١٩٨٦، ١٣٩)

٢-٢- عدم تحديد الحد الأمثل لوحدة التنمية:

من الأهمية بمكان محاولة الوصول إلى الحجم الأمثل لوحدة التنمية جغرافيا واقتصاديا واجتماعيا وديمغرافيا، وعدم الوصول لذلك يعتبر معوقا أساسيا من معوقات التنمية الوطنية والمحلية وقد يرجع عدم تحديد الحد الأمثل لوحدة التنمية المحلية إلى ما يلي:

٢-١- عدم تطوير التشريعات:

قد تكون بعض التشريعات والقوانين عقبة في سبيل التغيير ولذا وجب تطوير القوانين وتغييرها لخدمة التنمية - بصفة عامة- وحتى لا تصبح قيد تحد من حركية التنمية (الجوهرى وآخرون، ١٩٨٦، ١٣٦) المحلية لأن المصاعب التي تعترض طريق التحولات الاقتصادية والاجتماعية لا تنجم عن تخلف هذه البلدان فقط بل تنجم كذلك عن الواقع التالي:

- هو أنه ليس من النادر أن تجري هذه التحولات (من فوق) بواسطة جهاز الدولة الذي غالبا ما تمثله الكوادر العسكرية وبالطرائق الإدارية وبدون الإعداد الضروري وبدون الاعتماد الكافي على المشاركة الشعبية الواسعة، ولهذا السبب لم تتقدم البلدان التي انخرطت في طريق التطور.

ولعل الاستثناء الوحيد هو الإدارة الذاتية أو التسيير الذاتي في الجزائر الذي انبثق "من تحت" بمبادرة الجماهير الشعبية ولقي الدعم "من فوق" من مجالس العمال التي تألفت في بعض البلدان، تتسم بالأحرى بطابع بشكل مفروض من فوق ويتلخص أحيانا كثيرة في الاعتراف الشكلي بحق العمال في الاشتراك في إدارة المؤسسة ومن جراء انعدام الديمقراطية في الإنتاج أو من جراء عملهم كما أنهم لا يبالون بالتدابير الاجتماعية وبما أنهم لا يشتركون في رسم السياسة الاقتصادية فإنهم لا يناصرونها ولا يطابقونها بنشاط، وهذا ما لا يسهم في تعويد الجماهير الكادحة على اتخاذ موقف جديد من العمل الأمر الذي يستحيل بدونه زيادة إنتاجية العمل زيادة ملحوظة نوعا ما وبالتالي تطوير القوى المنتجة تطويرا ناجحا (جوكونف اسكندروف، ستقانوف، ١٩٧٨، ٣١١) وهذا ما لا يدعم وحدة التنمية المحلية الوطنية

—ونظرا للتحويلات العميقة التي عرفت الجزائر والتي تطلبت تنظيمات وقوانين عصرية تتماشى وظروف العمل الصناعي والتقدم التكنولوجي —المحدود- والعلمي فإن ذلك لم يرافقه تحديث وتغيير التشريعات والقوانين بما فيها الإدارية، بما تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني والمحلي، والتي تتطلب التركيز على مبدأ اللامركزية الإدارية حسب متطلبات التنمية والاستفادة من التكنولوجيا الإدارية الحديثة بما يتسق واحتياجات الإدارية الفعلية والإمكانات الوظيفية المتوفرة لتشغيلها وصيانتها ودوامها.

٢-٢- بعض الأغراض الخاصة والأغراض الشخصية:

إذا تعارضت التغيرات التنموية مع مصالح بعض الأفراد والجماعات في المجتمع فلا شك أنها ستواجه بمقاومة شديدة من هذه الفئات التي تسعى إلى نشر روح المقاومة للتغيرات الجديدة في أقرب نطاق ممكن من الإشاعات الكاذبة والمغرضة حول التغيرات الجديدة، بل قد يصل الأمر إلى مقاومة بعض المشروعات من أجل خدمة شريحة معينة، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي والأمثلة الاستدلالية على ذلك كثيرة، مثل إيقاف مصنع إنتاج السكر بقالمة بحجة الصيانة ولكن في الحقيقة هو من أجل بيع الكميات الكبيرة من السكر المستوردة من الخارج بأسعار عالية من طرف أصحاب المصالح، وكذلك غلق أماكن الرمل الذي يستعمل في البناء الموجودة في كل أنحاء الشرق الجزائري، لا لسبب واحد واقعي وموضوعي، غير أن ذلك ينقص من الذمة المالية لأصحاب النفوذ والمصالح الذين استأجروا الرمال الموجودة بمنطقة الشط بعنابة، وكذلك توقيف مصنع الحجار عن بيع الحديد المصنوع محليا المخصص للبناء لأن المصلحة الخاصة والأغراض الشخصية آنذاك كانت تقتضي بيع بواخر الحديد التي استوردت من الخارج... الخ.

وفي حقيقة الأمر أن هذا النوع من السلوك المتمثل في الاستغلال السلبي بكل صوره ومكوناته ومستوياته يحد من إمكانيات التنمية المحلية، وجعلها تنمو نموا سرطانيا، وأن إزالة هذا المعوق يعتبر شرطا أساسيا لعملية التنمية المحلية، وأن تحقيق هذا الشرط يعني المزيد من المساواة في فرص الحياة وخلق الترتيبات البنوية الوظيفية التي تؤدي إلى توسيع فرص الإمكانات الذاتية وتفعيل القوى الكامنة لأقصى حد ممكن عند الأفراد والمجتمعات على السواء (محمد عبد المولى، ١٩٩٠، ٢٤) ويتم ذلك بالتحكم الأمثل للإنسان في الموارد المادية والاجتماعية التي توجد من حوله بواسطة العلم والتكنيك والتنظيم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى المحاسبة البنائية المحلية قصد وضع حد نهائي للأغراض الخاصة والشخصية، وأيضا أن تعرف المجتمعات -المحلية- بأن ثروتها الحقيقية هي أناسها -دون تفضيل- وأن استحواذ فكرة تكوين الثروة المادية على الأذهان بإفراط يمكن أن يطمس الهدف النهائي لإثراء حياة الناس (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤، ٩٤) الذي وجد من أجله المجتمع بمفهومه العام.

٢-٣- عدم تحديد العلاقة بين المركزيات والمحليات:

إن عدم التحديد القاطع لدور وعلاقة كل من المركزيات والمحليات في التخطيط والتنمية يعد من إبراز المعوقات التي تعترض عملية التنمية المحلية، إذ لابد من تجنب الآثار الضارة لتعقد العلاقات وتداخلها بين الأجهزة ومستوياتها وضرورة تحقيق التعاون بينها.

ولتحقيق نظام أقل مركزية (أو يتجه نحو اللامركزية) تطلب المؤسسات الدولية المقرضة من الدولة "تهيئة مناخ سياسي مشجع ولا يعيق توسع الاستثمار الخاص في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات، حيث أن المركزية المفرطة والتعقيدات القانونية المالية والإدارية تضيق تكلفة باهظة لهذه الاستثمارات الخاصة كذلك تم اقتراح أن تقوم الحكومة المركزية بإنشاء مكاتب إقليمية لها وحدات إدارية محلية لتقديم خدمات فنية وإدارية وخلق قدرات إدارية محلية وزيادة التنسيق بين المشاريع التنموية -المحلية- في المحافظات- " (بشير نافع وآخرون، ١٩٩٣، ١٧).

كما أنه يصحب هذا المجهود التنظيمي من جانب السلطة قوانين إجرائية للمحاسبة والمكافئة المحاسبة على التقصير والمكافئة على جودة الإنتاج وحسن التوجيه (عبد الله شريط، ١٩٨١، ١١٧) التي تقوي العلاقة بين المركزيات والمحليات.

٢-٤- الخوف من الجديد:

يتمثل الخوف من الجديد في ان كثيرا من الأفراد بل المسؤولين يرفضون تحمل عبء تجربة جديدة لا يعرفون نتائجها، وتساهم خبراتهم السابقة في تشجيعهم على الإقدام على عدم قبول التجربة الجديدة أو المشروع الجديد، مع العلم أن التنمية المحلية تحتاج إلى الاستفادة المستمرة من التجارب والخبرات المختلفة وذلك نتيجة "التغير الذي يحدث في المدن بسبب بروز بعض الوظائف والاختصاصات الحديثة التي تؤدي في النهاية إلى تغيير نمط وخدمات المؤسسات والمراكز المحلية وما ينجر عن ذلك من تغيرات سوسيو-اقتصادية تمتد حتى تشمل الريف" (TUMA, 1988, 1189).

كما أن البنية النمطية التقليدية السائدة في الكثير من الأسر تشكلت من خلالها سلوكيات أدت في النهاية إلى الوقوف في طريق الحداثة والتطور... الخ (سمير لطفي، ١٩٧٨، ٢٨). وعلى هذا الأساس ومن هذا المنطلق فإن تحديد الحد الأمثل لوحدة التنمية المحلية "يتناول كل جوانب الحياة المادية والبشرية وذلك في إطار المجتمع الكلي وكذا كل ما يتصل بالعبادات والتقاليد وأنماط الحياة والسلوك التي تحكم اتجاهات الأفراد بما يحقق استيعاب الطاقات من أجل رفع المستوى الاجتماعي وذلك في ظل إيديولوجية تترحم آمال الأمة وتصور كل ما يجب أن يكون عليه مستقبلها في كل الميادين (J. HINDERINK AND M. J. TTTUS, 1988, 412).

٣- التخطيط كمعوق للتنمية المحلية:

تتمثل المعوقات التخطيطية للتنمية المحلية في عدم وضوح الهدف من التخطيط عند العاملين فيه أو التأثير بع وعدم الدقة في اختيار الوسيلة المحققة للهدف وعدم القدرة على التحكم في الموقف المخطط له، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين الجهات العاملة في مجالات التخطيط المختلفة وكذلك عدم توفر الدراسات والبحوث والإحصاءات عند الأجهزة المسؤولة (الجوهري وآخرون، ١٩٨٦، ١٣٩) خاصة على المستوى المحلي، لأن التخطيط في حقيقة الأمر يسهل تنسيق الجهود والعمليات الإدارية التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لتنفيذ البرامج والمشروعات وتوظيف وتمويل الموارد البشرية والمالية لخدمة أغراض وأهداف خطط التنمية ومتابعة تنفيذها ويرجع سبب كون التخطيط في هذه الحالة كمعوق للتنمية المحلية إلى ما يلي:

٣-١- نقص الوعي التخطيطي:

تعتبر عملية التخطيط للتنمية المحلية عملية فنية وواعية في نفس الوقت، ويستلزم ذلك أن يكون القائمون عليها على درجة عالية من الوعي بأهميتها، كما يجب أن يكون المواطنون المخطط لتنميتهم على درجة من الوعي لتقبل المنتجات الجديدة في المجتمع المحلي ويعتبر نقص هذا الوعي معوقا أساسيا للتنمية المحلية (الجوهري وآخرون، ١٩٨٦، ١٤٠).

وفي هذا المجال يقول مالك بن نبي: "إننا في صميم المشكلة، إذ التخطيط في بلد مسلم يمكن له أن يتخلى عن موقع بدلا من أن يكتسب موقعا... فالمشروع الذي يعد طبقا لأفكار البعض ونقوم بتنفيذه طبقا لأفكار البعض الآخر لا يفضي إلى شيء... إن هدف التخطيط واضح أنه خلق الشروط الدينامية الاجتماعية وبعد ذلك يحدد الوسائل التي ستؤدي لتسيير تلك الدينامية الاجتماعية، فنحن لا نستثمر ما نريد بل ما نستطيع ولا نستثمر بوسائل الغير، إنما بالوسائل التي تقع بالفعل تحت أيدينا" (مالك بن نبي، ١٩٩٢، ١١٤-١١٥).

لأننا نأذرا ما نجد في الواقع نظاما وظيفيا تاما، ويجب أن يندمج ويحترم التدرج التخطيطي كي لا يؤدي إلى نشوء مشاكل تنظيمية معقدة كثيرا، ولكن لا يجب أن تغشنا مجموعة القواعد المختلطة التي تتجمع تحت عنوان الخطة التصاعدية (جورج فريدمان، بيار نافيل، ١٩٨٥، ٥١٧).

ويجب على مؤسسات القطاع الخاص الكبرى أو الخاضعة للتنافس أن تتخذ قراراتها بنفسها، بالنظر إلى السوق الذي أصبح غير قابل للتحسين وخاضعا لقوى اجتماعية أصبحت مؤسسة أكثر (جورج فريدمان، بيار نافيل، ١٩٨٥، ٥٢٤) وإذا كانت بعض المشروعات تعمل كما لو أنها لا تملك بنية معينة، فإن هناك مشروعات أخرى لم تحدد بنيتها بوضوح، ويعتبر آخر لم تصبح هذه البنية مخططة بشكل رسمي (جورج فريدمان، بيار نافيل، ١٩٨٥، ٧٠)، وأما

توزيع الوظائف إلى هيئات وتجمع الهيئات غير المنطقي ظاهريا فإنهما يعلان حتى دون أن يتمكن خبير ذو فعالية من الاعتراف بأن المشروع يعاني من ذلك (جورج فريدمان، بيار نافيل، ١٩٨٥، ٧٣).

٣-٢- نقص الإعلام المتخصص:

إن نقص الإعلام المتخصص في التنمية المحلية يجعل الكثير من المشروعات تتجزأ دون إجراء دراسات ومقاربات توجه عمليات التخطيط، لأن هذه الأخيرة ليست حكرًا على الدولة أو السلطات المحلية فقط، بل أن رجال الأعمال والمستثمرين والفلاحين كذلك مطالبين بالتخطيط من أجل تنمية مشاريعهم، وإن العامل الفعال الذي يمكن أن يساهم بشكل إيجابي في هذه العملية هو الإعلام المتخصص في التنمية المحلية واقتصادياتها ومناهجها من أجل رفع المستوى الثقافي وتغيير العادات الضاربة وبلورة نسق إيجابي للقيم الاجتماعية وتوجيه الإنسان نحو الإنتاج ووسائل النمو الذاتي وربط الفرد بمشكلات مجتمعه وحماية ثقافته... فضلا عن توجيه الإنسان وإعلامه بالتغيرات المعاصرة وتبصيره بالتحديات المحيطة، وعلى هذا الأساس لابد أن يوظف الإعلام توظيفاً وظيفياً وذلك من خلال تأثيره على إمكانية استيعاب المواطن لدوره في التنمية المحلية على مستوى المجتمع المحلي الذي يعيش فيه وعلى المستوى الوطني الذي ينتمي إليه، وذلك ابتداء بالتأثير على نسق القيم وتوجيهها نحو الأحسن وكذلك على معطيات التنشئة الاجتماعية (علي الكواري ١٩٨٦، ١١٢-١١٣).

٤- المعوقات الإدارية:

تعتبر المعوقات الإدارية من أهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية المحلية وتحد من فاعليتها وذلك راجع إلى التعقيد على مستوى الإجراءات والبطء الشديد في تنفيذ القرارات وتناقض بعضها مع البعض الآخر بالإضافة إلى انتشار اللامبالاة والسلبية وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في كثير من الأحيان وسيطرت العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وإنجازاته وكذلك صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية وبينها وبين الأجهزة التنفيذية القائمة من ناحية أخرى ويرجع ذلك إلى ما يلي:

٤-١- سوء توزيع الاختصاص:

من أهم مشكلات الإدارة في العالم الثالث -والجزائر بصفة خاصة- سوء توزيع الاختصاص وهذه المشكلة لها وجهان، في معظم المنشآت والمؤسسات الإدارية في هذه الدول نجد عددا من الأفراد لا يقومون عمليا بأي عمل نافع أو ضروري للمؤسسة أو المنشأة، وبعبارة أخرى فإن الاستغناء عن هؤلاء الأفراد لن يؤدي إلى أي اختلال في العمل بل على العكس قد يؤدي ذلك إلى تحسين الإدارة وسرعة الإنجاز والربح في الأمور المختلفة، بالإضافة إلى عدم الدقة في توزيع الاختصاص على المسؤولين، فعلى سبيل المثال قد نجد أن إدارة المبيعات في إحدى المنشآت مسؤولة عن بعض المسائل الإدارية البحتة أو القانونية وهذا يؤدي بلا شك إلى ارتباك العمل واختلاله واتخاذ قرارات غير سليمة لا تتفق ومصلحة العمل بالمنشآت مما يؤدي في النهاية إلى نقص إنتاجية الإدارة، وفي حقيقة الأمر فإن الجزائر في حاجة إلى الاهتمام بتوزيع القوى العاملة أو إعادة توزيعها بالشكل الذي يتيح الاستغلال الأمثل للخبرات والكفاءات والمهارات المتاحة منها، بما في ذلك إعادة النظر في سلم المهارات الفنية والتوزيع الأحسن للاختصاص وذلك وفقا لمعايير علمية وموضوعية.

٤-٢- سوء الإدارة:

إن المتخصصين في مشكلات الدول النامية يعلمون أن سوء الإدارة هو العقبة الأولى التي تقف في سبيل التنمية وقد يرجع ذلك إلى صعوبة الحصول على عدد كاف من المديرين ذوي المؤهلات العلمية العالية والخبرة العلمية العميقة، ولقد ذكر أحد الخبراء الفنيين للأمم المتحدة في تقرير له عن نظام الإدارة في الدول النامية أنه لاحظ أن المسؤولين عن إدارة مصنع البلاستيك لم يكن لديهم أي خبرة أو حتى مجرد فكرة عن عملية المنشأة، إن كل ما يهتمون به هو الجانب التجاري وبصفة خاصة المبيعات والربح، وفي هذا المجال ليس لديهم خبرة كافية (علي فؤاد أحمد، ١٩٨١، ٢٦).

ونتيجة للتحولات العميقة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت الجزائر منذ الاستقلال التي تتطلب تنظيمات وقوانين عصرية تتماشى وظروف العمل الصناعي والاستخدامات التكنولوجية الحديثة تولدت مشكلات تنظيمية وإدارية امتدت حتى شملت مستوى العلاقات الإنسانية حيث تجلت في ضعف التنظيمات المتعلقة بالتسيير والإشراف والاتصال

والإنتاج نتيجة سوء تطبيق ومبادئ التنظيم السائدة من جهة وعدم صلاحية بعض هياكل التنظيم لكونها قديمة ومرتبطة بالسياسة الاستعمارية والبنيات الموروثة من جهة أخرى.

مما أدى وبصورة خطيرة إلى بروز مشكلات معقدة أثرت على الجوانب المعنوية والاجتماعية والمادية للعمال وكل أفراد المجتمع وحرمانهم من حق المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها ومراقبة مختلف مراحل العمليات الإنتاجية مما أفقد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية درجة كبيرة من الانضباط والكفاءة في الإنتاج والتنظيم (جبلالي صاري، ١٩٨٣، ٧٢).

كما أن الجهاز الإداري الجزائري هو امتداد للإدارة الفرنسية، إلا أن هذا من جهة فرضته الظروف، ومن جهة أخرى خططت له فرنسا من أجل المواصلة والمحافظة على امتيازاتها ويلاحظ هذا في الهروب المكثف لما يقارب ٢٠٠٠٠ إطار غداة الاستقلال يحتلون أعمالا تتطلب خبرة فنية هذا من أجل أحداث العجز والفوضى في الإدارة الجزائرية، مما أدى فيما بعد أي بين ١٩٦٢-١٩٦٤ إلى تكوين ١٢٠٠ موظف في الإدارة المركزية في القطاعات الخاصة -تكونوا في فرنسا- وكذلك ١٧٠٠ عون مالي و ٦٥٠٠ رجل شرطة و ١٦٨ محافظا شرطيا، و ٤٣٠ ضابطا للدرك الوطني وكذلك ٦٠٠ دركي كانوا فيما بين ١٩٦٢-١٩٦٤، هذا التخطيط للإدارة في السنوات الأولى للاستقلال سبقه تخطيط آخر وهو فتح مجال التعليم للجزائريين في المدرسة الفرنسية قبل الاستقلال، كما تولدت فيما بعد متاعب كثيرة للإدارة والتنمية المحلية تمثلت في تكوين إطارات بالعربية لا تجد لها مكانا في هذه الإدارة، وهذا شيء غامض وغير مفهوم للطبقة الشغيلة سواء في المصانع أم في غيرها، كما بقي الجهاز الإداري للتنظيم الصناعي بعيدا عن العمل لسبب أساسي وهو اختلاف لغة الإدارة عن لغة العامل، وهذا الاختلاف الذي يعد حاجزا أساسيا بين اليد العاملة -الريفية خاصة- والإدارة (محمد بومخلوف، ١٩٩١، ٨٠).

٤-٣- انخفاض معدلات الأداء:

تمثل مشكلة انخفاض الأداء ظاهرة عامة تعبر عن غموض فلسفة الإدارة وعدم كفاية أنظمتها وضعف بناء تنظيماتها وتختلف التقنيات المطبقة فيها، إن الإدارة بشكل عام في أجهزة الرقابة وأجهزة التنمية الإدارية وفي بقية الأجهزة التقليدية للحكومة في المشروعات العامة والخاصة وفي قطاع التعليم وقطاع المال تفنقر كلها إلى وضوح الرؤية وتعوزها الأهداف المحدودة ذات الأبعاد التنموية الضيقة، وينعدم في معظمها تقويم الأداء، كما أن انخفاض معدلات الإدارة أثر سلبيا على ضعف إنتاجية العاملين والتي ترجع بالدرجة الأولى إلى ضعف إدارة الوقت "وإلى انخفاض ساعات العمل الفعلية عن عدد ساعات العمل المقدرة بسبب فقدان الانضباط وعدم المحافظة على وقت العمل، فمن النادر أن يبدأ العمل أو ينتهي في الموعد المحدود له، كما أن فترات الراحة تطول عادة عن المدة المقررة لها" (عاطف محمد عبيد فؤاد علي، ١٩٧٤، ٥٧).

٥- تجاهل المشاركة الشعبية:

إن تجاهل المشاركة الشعبية وخطورة عدم وضعها في الحسبان سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ يعد من أكبر معوقات التنمية المحلية، لأن دور المواطنين واستجاباتهم للقرارات لها تأثيراتها وانعكاساتها على إنجازات الخطة ومدى تحقيقها لأهدافها.

ومن المعروف أن التغيير المنشود لا ينجز إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به، وإذا كان يعتبر اقتناع منهم سيقى المقاومة، بالإضافة إلى أن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية المتوازنة بجناحيها السياسي والاجتماعي-الاقتصادي، وهذا هو جوهر عملية التنمية المحلية. ومن الضروري مشاركة الجماهير في وضع وتنفيذ الخطة بالكيفية التي تقلص من الفوارق الاجتماعية حيث أنه لا يمكن تصور نمو اقتصادي مع تفاقم الفوارق الاجتماعية (عبد الحميد إبراهيمي، ١٩٩٧، ١٩١) وينطلق ذلك من أهمية المعرفة الدقيقة بالموارد والاستخدامات اللازمة لوضع الخطة التنموية التي تستلزم جهودا وتضحيات يقع فيها العبء الأكبر منها على أفراد الشعب جميعا (عبد الهادي الجوهري وآخرون، ١٩٨٦، ١٤١).

ومن المعلوم أن تجاهل المشاركة سرعان ما يؤدي إلى فتور حماس أعضاء المؤسسات إلى أغراض أخرى تؤدي في النهاية إلى توقف النشاط الكلية، لأن العلاقات القوية بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية لها أهمية كبيرة في إحداث تغير إيجابي داخل المجتمع الذي يسوده التضامن (MIK ROBINSON. 1991. 21) ويذهب تونيز إلى "أن

المجتمع المحلي يعتمد على الرباط الشعوري أو العاطفة المشتركة بين الأفراد، وأن هاته الرابطة الجماعية تستمد وحدتها من الاتفاق الفعلي بين المصالح" (أندرو دي سيزلافي، مارك بي والاس) وهذا في حقيقة الأمر يرشد القيم الاجتماعية ويجعلها فاعلة، ولقد أكد ماركس "أن أسلوب الإنتاج يحتم على الناس طريقة معينة في الحياة والتفكير، ويجب بعد ذلك أن تتغير نظرتنا للقيم الاجتماعية وأن تعدل هذه القيم على أساس آخر غير الأساس الذي كان سائدا أيام الاستعمار" (محمد بدوي. ١٩٨٤. ٤٢٣) وتظهر صور تجاهل المشاركة الشعبية في ما يلي:

٥-١- ضعف طرق وأساليب الاتصال:

إن عدم توفر طرق وأساليب اتصال كافية وفعالة وسهلة ومفتوحة بين العمال والمسؤولين داخل كل وحدة اقتصادية واجتماعية وبين كل الهيئات والمؤسسات المحلية ذات العلاقات بمشاريع وخطط التنمية لخلق التفاعل المتوازن والمتجدد بين الدولة والمواطن لتحقيق التوازن العضوي المتكامل بين الفئات المنتجة والمسيرة (علي سعيداني. ١٩٨١. ٤٦)

يؤدي إلى عدم استمرارية التطور وتوقفه منذ الوهلة الأولى لأنه من خلال توافر وسائل الاتصال الفعالة وعلاقاتها بال جماهير والمؤسسات المعنية يسهل ترشيح بعض القيم الراقية والأخلاقيات والعادات التي تؤدي إلى زيادة القدرات التكوينية للمجتمع المحلي وكذا التغير في الاتجاه الموجب في المجال العمراني والظروف الريفية التي يمكن تغييرها عن طريق المشاريع الحكومية" (MIK ROBINSON. 1991. 30) والمحلية باشتراك المواطن والمساهمة في إنجازها.

٥-٢- نقص الأجهزة الفعالة:

إن نقص الأجهزة الفعالة المتمثلة في أجهزة الرقابة والمتابعة والتنفيذ والتقييم يؤثر سلبا على تحول المشاريع والبرامج والخطط الإنمائية المرصودة على الورق وبالتالي التقليل من المشاركة الشعبية والحد منها (علي سعيداني. ١٩٨١. ٤٦) وبالتالي "يقبل اشتراك الناس عن كذب في العمليات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على حياتهم" (أندرو دي سيزلافي، مارك دي والاس، ١٩٩١، ٣١) إيجابا داخل المجتمع المحلي.

٥-٣- نقص القيادات:

إن نقص القيادات الفاعلة وبخاصة المتخصصة يحد من تحريك الجماهير وتوجيهها نحو الأهداف التنموية المشتركة لأن القيادات لهم دور هام يتمثل في التوعية والترشيد الذي من خلاله تستخدم الموارد المتاحة بأساليب رشيدة وواعية، كما أن تواصل مثل هذا النوع من القيادات ليس أمرا سهلا، لأن اختيار القائد- وتكوينه ورعايته أمر شاق وهو في نفس الوقت ضرورة من ضرورات المشاركة التنموية المتكاملة والمتوازنة ولكن السائد في دول العالم الثالث أن تشكيل القيادات "يتوقف على عوامل مثل الأقدمية والوظيفة أكثر من استنادها على المهارة والأداء الفعليين كما أن هدف الحصول على أكثر الناس كفاءة لشغل الوظائف القيادية لم تتحقق بشكل كامل (أندرو دي سيزلافيين مارك دي والاس، ١٩٩١، ٤٤٢).

٥-٤- عدم الاعتراف بدور المرأة:

إن عدم الاعتراف بدور المرأة وأهميتها في تنمية المجتمع ينتج عنه تعطيل للطاقات البشرية وبالتالي نقص المشاركة في التنمية المحلية، ومن هذا المنطق فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نهمل دور المرأة الفعال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فهي تمثل جزءا كبيرا من المجتمع المعني بعملية التنمية المشتركة فيها على نطاق واسع، ولهذا فلا بد من "العمل على زيادة مساهمة المرأة في العملية التنموية وتوفير مستلزمات دخولها مجالات العمل بشكل كلي أو جزئي وتوفير سبيل التدريب" (المؤتمر العالمي الثاني للتنمية الإدارية في الوطن العربي. ١٩٨١. ٣٧) مع العلم أن عدد النساء العاملات في الجزائر حاليا يقدر بـ ٣٥٠ ألف عاملة من بين ٦ ملايين عامل أي بنسبة ٥,٨ % من اليد العاملة حاليا.

٦- المعوقات الثقافية:

تعتبر المعوقات الثقافية من أهم التحديات التي تواجه التنمية في المجتمعات المحلية، بما فيها من تناقضات تؤثر على أنماط السلوك وبالتالي على مدى تقبل المشروعات ومدى مشاركتهم فيها (الجوهري وآخرون، ١٩٨١، ١٣٤). ويمكن أن نعرض أهم العوامل الثقافية التي تعيق التنمية المحلية والتي تكون كالتالي:

٦-١- القيم الاجتماعية السائدة:

من المعروف أن القيم الاجتماعية السائدة تلعب دورا هاما في تكوين البناء الاجتماعي الاقتصادي انطلاقا من المحددات الثقافية السائدة في المجتمع فهي كما يقولون الإطار المرجعي للسلوك (الجوهري وآخرون، ١٩٨٦، ١٣٤) وهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي، ومن المعلوم أن إنجاح عمليات التنمية المحلية يحتاج إلى قيم جديدة تساهم في توجيهها إلى الطريق الصحيح ولكن الملاحظ في المجتمعات المحلية أن هناك جمود وتخلف يؤثر على برامج التنمية ويخلق عقبات شتى تعترض تنفيذ الخطط التنموية على الصعيد الوطني والمحلي، ومن القيم والعادات التي تعوق التنمية المحلية هي الانعزالية والتواكل على الغير، وعدم الإيمان بالعمل اليدوي واحترامه، وفي المقابل يشهد نسق القيم صعودا للقيم المادية والفردية وتراجعا للقيم المعنوية والمجتمعية، وهذا التحول في القيم يهدد دون شك التوجه الإيجابي الخلاق لقيم المجتمع وسلوكيات أفراده وجماعاته وي طرح تحديا لعملية التنمية والتكامل المنشودين (علي خليفة الكواري، ١٩٨٦، ٣٢).

٦-٢- العوامل النفسية:

إن قبول أو رفض التجديد الذي يطراً على المجتمع يعتمد على العوامل النفسية مثل الرضا والقبول والميل أو الرفض، كما أن إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره يتوقف على الثقافة السائدة، إذ أن الأفراد في المجتمعات يختلفون في إدراكهم للجديد باختلاف ثقافتهم.

ففي كثير من المجتمعات النامية يتمسك الناس بالقديم وبكل ما هو سائد كما تتميز مجتمعات أخرى بالنزعة إلى مقاومة التغيير كتصدي سكان الأرياف لكل ما هو جديد، وتتضح مشكلة إدراك الجديد في بعض البرامج والمشروعات المتعلقة بالتنمية الصحية حين يعاني فريق العمل في هذا المجال صعوبات كثيرة تجاه الوحدات الصحية أو المستشفيات أو وسائل العلاج الطبية الحديثة لوجود معتقدات راسخة في تفكيرهم الماضي (سميرة كامل محمد، ١٩٨٨، ٥٢) ويظهر ذلك أيضا في رفض بعض المجتمعات لأنواع من المشاريع مثل الزراعات الصناعية والتقنيات الحديثة التي تستخدم في تفعيل الإنتاج.

وفي حقيقة الأمر إن مثل هذه المعوقات ترجع إلى الجمود الثقافي وعدم اتسامه بالمرونة الشيء الذي يعيق عملية التنمية المحلية ويساعد على تعطيل عجلتها، ومن ذلك أيضا ما نجد من عادات مرتبطة باكتناز الأموال والاحتفاظ بها في المنزل، أو الاهتمام بأساليب غير منتجة وضعف الميل للادخار وتنمية رأس المال المحلي والوطني، وبالتالي فإن كل هذه العوامل المذكورة سابقا كان لها دورها في خلق قاعدة ضعيفة للتنمية المحلية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي (عمر سلمان، ١٩٩٢، ٩٣).

٦-٣- ارتفاع نسبة الجهل وانخفاض مستوى التعليم:

تتميز الجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث بارتفاع نسبة الأمية حيث تصل إلى حوالي ٢٥٪ من مجموع السكان، كما أن هناك تفاوت كبير بين المدن والمناطق الريفية من حيث انتشار التعليم، كما أن نسبة الأميين في المناطق الريفية تصل أحيانا إلى ضعف ما هي عليه في المدن، هذا علاوة على أن بعض المناطق الريفية محرومة تماما من التعليم وخاصة منذ ظهور وتقشي ظاهرة العنف - يقصد بهذا المصطلح عند علماء الاجتماع "العنف"، أما عند السياسيين فيقصد "الظاهرة الإرهابية" - كما أن الأفراد في الدول النامية لا يقبلون كثيرا على التعليم الفني والمهني بأنواعه المختلفة (صناعي، تجاري... الخ) (محمد عبد العزيز عجمية، ١٩٨٣، ٦٣).

كما اتضح أنه حوالي نصف المتعلمين والمتدربين في الجامعات الأجنبية لا يعودون إلى أوطانهم بعد استكمال فترة التأهيل والتدريب مع العلم أن تكلفة الواحد تبلغ في المتوسط ٣٠٠٠٠ دج سنويا - هذه القيمة مقدرة عندما كان الدينار يساوي تقريبا الفرنك الفرنسي - وذلك بحساب كل ما تستهلكه العملية التعليمية من منشآت وأدوات وإطارات ومنح (محمد العربي ولد خليفة، ١٩٨٩، ٢٣)، هذا بالإضافة إلى انعدام المحيط التكنولوجي في أغلب المجتمعات

المحلية وصعوبة الانتقال من الأشكال التقليدية في الفلاحة والصناعة التحويلية البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا من الناحية التكنولوجية وهذا هو النمط السائد في كل دول العالم الثالث، وأنه لا مخرج من هذه الوضعية إلا إذا اعتمدت تلك البلدان على زرع التكنولوجيا ولاعتمتها مع المحيط الاجتماعي والثقافي وتكوين أفراد مؤهلين مهنيا بواسطة التعليم الفني الذي يزاوج بين الأنماط التقليدية في الزراعة والصناعة وبين التقنيات الحديثة ضمن محطات التنمية الشاملة (محمد العربي ولد خليفة. ١٩٨٩. ٢٢) وإستراتيجيتها المرسومة.

٧-انخفاض المستوى الصحي:

مما لاشك فيه أن انخفاض المستوى الصحي له آثاره السلبية المتعددة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل اخطر هذه الآثار النسبية انخفاض الإنتاجية، وقد أثبت العلماء أن انخفاض المستوى الصحي يؤدي إلى خفض الإنتاجية بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠٪، ولاشك أن هذا الأمر خطير للغاية لأن دول العالم الثالث تعاني من الندرة النسبية لرأس المال وهذا ما يزيد في التأثير سلبيا على البرامج والمشاريع التنموية وكل هذا يرجع إلى ما يلي:

٧-١-قلة الإمكانيات الطبية:

إن قلة الإمكانيات الطبية تتجلى أساسا في نقص الأطباء المتخصصين في الكثير من الأمراض المزمنة والخطيرة وعدم إمدادهم بالوسائل العلمية الكافية التي تضمن لهم استمرارية الأبحاث العلمية الطبية وكذلك نقص الأدوية ووسائل العلاج الحديثة والمتطورة ونقص المراكز الإستشفائية المتخصصة وغلاء الأدوية، وكل هذا يؤدي في النهاية إلى انخفاض المستوى الصحي حيث نجد أن نسبة الأسرة في المستشفيات والأطباء لكل مواطن تكون منخفضة جدا، وهذا ما يؤثر في نهاية الأمر على الإنتاجية بصفة عامة وبالتالي تعثر التنمية المحلية والوطنية.

٧-٢-ضيق مجال الخدمة الصحية:

يتمثل مجال الخدمة الصحية في "اقتصار خدمات المجموعة الصحية على مجرد الخدمات الصحية دون غيرها من نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وقد أدى هذا بطبيعة الحال إلى ضعف فاعلية هذه الخدمات الصحية بالقياس إلى الجهود التي تبذل فيها" (علي فؤاد أحمد. ١٩٨١. ٣٦٠) وكذلك عدم اهتمام الوحدات الصحية بتقديم الخدمات الطبية العلاجية لأهل الريف، وكذلك فشلها في مكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها بسبب سلبية الأساليب الوقائية.

كما أن ضيق مجال الخدمة الصحية يتمثل أيضا في عدم وجود رعاية طبية للأمومة والطفولة على مستوى الريف كما أن خدمات المستوى الصحي للبيئة المحلية لم تقم بدورها القيادي في التوعية الصحية على أحسن وجه وكل هذا في حقيقة الأمر يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي الذي ينعكس فيما بعد على التنمية المحلية.

٧-٣-سوء التغذية:

تعاني كثير من المجتمعات المحلية -إن لم تكن كلها- في الجزائر من نقص الموارد البروتينية والدهنية والفيتامينات التي لها أثر كبير في الطاقة الجسمانية على مقاومة الأمراض، ولقد أكدت هيئة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة على أن سوء التغذية له آثار سيئة تتمثل في كثرة انتشار الأمراض بالإضافة إلى التأثير على إنتاجية العامل سلبيا، ولقد أكد المعهد القومي بباريس إلى أن حاجة العامل العادي إلى الغذاء تحتوي على ٣٠٠٠ سعر حراري يوميا وأن حاجة العمال في المصانع والمناجم ترتفع إلى ٤٠٠٠ سعر حراري يوميا (محمد عبد العزيز عجمية. ١٩٨٣. ٨٧) وبالتالي فإن انخفاضها يسبب أمراضا -مهنية- للعمال وهذا ما يؤدي في النهاية إلى خفض إنتاجيته وبالتالي إعاقة تطور التنمية المحلية ومنعها بطريقة غير مباشرة من تحقيق أهدافها

المسطرة لها، وربما يعد هذا من بين الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تطبيق سياسة الدعم لأسعار السلع الأساسية مثل السلع الاستهلاكية والغذائية، ووفقا لتقديرات رسمية ومستقلة فإن فاتورة الاستيراد تجاوزت ٤ ملايين دولار

يتوقف على الحكومة الجزائية توفيرها سنويا لتأمين حاجات الاستهلاك المحلي من السلع الأساسية خصوصا المواد الغذائية، ويمثل هذا الرقم ما يزيد على ٥٥٪ من إجمالي عائدات النفط والغاز (قباري محمد. دون تاريخ. ١٠٨).

٨- النمو الديمغرافي:

تتميز دول العالم الثالث بنمو ديمغرافي كبير جعلها غير قادرة على إمكانية تحقيق توازن بين الموارد المتاحة والإنتاج من جهة وحاجيات ومتطلبات هذا النمو من جهة أخرى مما أدى إلى انتشار المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، كسوء التغذية وقلة العلاج ونقص فرص التعليم والتكوين وتدهور سوق العمل... الخ، وخاصة أزمة السكن، "وهذا ما يرتب على المجتمعات المكتظة بفائض بشري ضخم إمدادها بإمكانات اقتصادية ضخمة وذلك لرفع المستوى المادي والاجتماعي والثقافي من أجل تحقيق حياة أفضل" (سميرة كامل محمد، ١٩٨٨، ٤٣).

إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة في دول العالم الثالث - منها الجزائر - يلغي الزيادة في الإنتاج والدخل حيث لا تجني ثمار الجهود المبذولة في كل المجالات موازنة مع الجهد الضائع. إن هذه المشكلة السكانية تؤثر مباشرة على الزيادة في الدخل والإنتاج مما يجعل تحقيق الزيادة فيها بمعدلات كبيرة تفوق معدلات الزيادة في السكان مستحيلا.

لذلك أقول إن الزيادة السكانية في الجزائر - داخل مجتمعاتها المحلية - تزيد في إعاقة التنمية المحلية وذلك لغياب منطق التوازن بين التضخم السكاني والموارد المتوفرة، كالموارد الطبيعية ورؤوس الأموال المحلية والوطنية والتحكم في المعارف والخبرات التكنولوجية... الخ" مما يؤدي إلى غياب أو عدم كفاية الفائض أمام التوجه نحو الاستثمار الكلي للإنتاجية، بمعنى آخر فإن استهلاك الكميات الكلية من الإنتاج لا يبقى شيئا لادخار رأس المال الذي بدوره لا يمكن تحقيق أي نمو اقتصادي" (ENCYCLOPAEDIA. 1993.319)

كما أن هذا النمو الخطير كان نتيجة لقلة الوعي بخطورة المشكلة وعدم تباعد الولادات وتنظيمها وكذلك قصور السياسات المستعملة في هذا المجال بالإضافة إلى انتشار الأمية وهذا ما يؤدي في نهاية الأمر إلى "عدم قدرة دول العالم الثالث على توفير التغذية ومتطلبات الصحة الكاملة لمواطنيها عند مطلع القرن القادم" (جبارة عطية جبارة، ١٩٨٦، ٤٧) كما أن إعطاء فرص للتنمية التخلف وتغلغه يعمق جذوره حيث يبقى المجتمع في هذه الحالة تحت الاختبار ومراحل التجريب المتعددة والمختلفة الأهداف، نظرا لزيادة السكان المستمرة من جهة وثبات الموارد الوطنية من جهة أخرى، والذي يبرر ذلك هو نسبة المواليد التي تتراوح بين ٤٥ و ٥٠ في الألف في الجزائر وبالتالي يكون معدل الزيادة الطبيعية للسكان في حدود ٢,٥ و ٣٪ سنويا، مع العلم أن صغار السن من السكان يفرضون أعباء متزايدة على الدولة وضغوطا مستمرة على الموارد التي تتركز للتنمية، حيث بناء المدارس والمسكن وخلق فرص التشغيل على حساب مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف رفع مستوى المعيشة (إسماعيل العربي ١٩٩٤، ٣٥، ٣٦).

٩- ضعف البنيان الزراعي:

هناك الكثير من الوسائل التي يلجأ إليها لقياس درجة التقدم أو التخلف الزراعي مثل كمية الإنتاج الزراعي بالنسبة لكل الأفراد أو عدد المحاريث بالنسبة للمساحات الزراعية أو كثافة الحيوانات بالنسبة للمساحات المزروعة... الخ، والجزائر تعد من الدول التي مازالت فيها هذه المؤشرات متذبذبة ومنخفضة، وعلاوة على ما تقدم فقد تبين أن البذور المستخدمة في الزراعة فهي في غالبية الأحيان من النوع الرديء، وكذلك فإن من أهم أسباب ضعف الإنتاجية الزراعية في هذه المجتمعات هو عدم محاربة الآفات الزراعية بطريقة فعالة وعدم إيجاد الاحتياطات الكافية قبل ظهورها وانتشارها في مساحات شاسعة زيادة على سوء توزيع ملكية الأرض.

بالإضافة إلى نقص السدود والحوجز المائية واعتماد جل المجتمعات المحلية على الزراعة المطرية بصورة واسعة ولم تنل الزراعة المسقية حضنها الكامل حيث نجد على مستوى الجزائر إلا ٣٠٠ ألف هكتار فقط مسقي وهذا قليل جدا مقارنة بمصر التي نجد مساحتها الزراعية تعتمد كلية على السقي، بالإضافة إلى نقص البحوث التطبيقية في هذا المجال الاستراتيجي.

وقد يرجع ضعف البنيان الزراعي إلى السياسة التنموية التي اعتمدت في الجزائر بعد الاستقلال حتى يومنا هذا، حيث أعطيت الاهتمامات إلى الصناعات الثقيلة مما جعل التنمية الوطنية والمحلية في الجزائر تعتمد على الربيع

البترولي وهذا النوع من التخطيط يعد سلبي وغير واقعي لأنه أهمل "أهمية التكامل بين القطاعية الإنتاجيين الرئيسيين (الزراعة والصناعة) بالشكل الذي يعيق الارتباطات الخلفية والأمامية بينهما ويعزز تطويرها من دون اللجوء إلى الخارج قدر الإمكان وبما يحقق معدلا مرتفعا للنمو والاستخدام" (سعد حسين فتح الله، ١٩٩٠، ١١٨).

كما يرجع ضعف البنيان الزراعي أيضا إلى الهياكل التقليدية التي تسلط العراقل في طريق التغيير والتطوير، لذا وجب الوقوف أمام هذه المؤشرات المعوقة وذلك من خلال التغييرات التي تقضي "بإفراد السيادة في مجال استثمار ورقابة الثروات الطبيعية وإصلاح النظم العقارية للدفع بالعدالة الاجتماعية إلى أخذ مسارها الحقيقي وضمان فلاح ناجحة، وهذا يعني إقرار صيغ الملكية العمومية أو نصف العمومية أو على حسب ما يراه كل بلد من الصيغ الملائمة لتحقيق سياسة تنمية مستقلة ذاتية" (تقرير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة، ١٩٧٣، ٥٠).

وإذا كانت الدولة الجزائرية قد خصصت استثمارات معتبرة لعصرنة الفلاحة وتقديم الدعم المادي والمعنوي للفلاحين، فإن بلوغ أهداف التنمية يبقى مرهون بالمجهود الشخصي للمنتجين والعاملين في القطاع وذلك بقيامهم بدورهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي (مصطفى حجازي، ١٩٧٧، ٢٧)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أهم العوامل الأخرى التي أدت إلى ضعف البنيان الزراعي في الجزائر والذي أثر على حركة التشغيل وحركة السكان فهو ما ورثته الجزائر فيما يخص القطاع الزراعي التقليدي المتأخر الذي ترتفع نسبة الزراعيين فيه إلى حوالي ٧٢,٢٪ رغم أنه لا يمثل من حيث المساحة إلا ٣٥٪ من المساحة الكلية للزراعة الجزائرية بينما كانت نسبة المزارعين في القطاع المسير ذاتيا يمثل ١٨,٥٪ والقطاع الخاص الحديث نسبة ٩,٣٪ ومعنى هذا إذا كان يعيش أكثر من ٥٠٪ من سكان البلاد في القطاع الزراعي الكلي جزأيه الكبيرين المسير ذاتيا والخاص التقليدي والمتطور (محمد بومخلف، ١٩٩١، ٦٤)، بالإضافة إلى ثبات دخل الفلاحين تقريبا ويظهر ذلك من خلال أن متوسط الدخل الفردي للسكان غير الفلاحين عام ١٩٦٩ هو تقريبا نفسه عام ١٩٧٣ والمقدرة بـ: ٥٠٦ دج في العام بينما زاد متوسط الدخل الفردي للسكان غير الفلاحين المرتبطين مباشرة بمناصب العمل من ١٤٧٣ دج عام ١٩٦٩ إلى ١٧٠٨ دج عام ١٩٧٣، فهذا من شأنه جر رؤوس الأموال أو الفوائض الاقتصادية المتاحة للتنمية حسب تعبير "شارل بلتاهيم" من الريف حيث السوق ضعيفة الحجم ومحدودة التنوع في حاجاتها إلى المدينة التي تكثر فيها الحركة وتشتد المنافسة في الطلب على مختلف المنتجات والخدمات.

ومن ناحية أخرى نلاحظ عدم وجود سياسة فلاحية واضحة تحمي الفلاح ويظهر هذا من خلال الوضعية المزرية التي يعيشها هذا الأخير نتيجة عدم وجود قانون واضح خاص بالفلاح من جهة وسيطرة شريحة واسعة من الانتهازيين المتطفلين على الإدارات والمكاتب الفلاحية من جهة أخرى حيث جعلوا منها وسيلة لكسب ثروة طائلة على حساب الفلاح والتنمية الفلاحية بواسطة الرشوة والمحابة والسرقة والاختلاس... الخ.

١٠- ضعف التصنيع:

تعاني الدول النامية من ضعف وتأخر صناعي كبيرين نتج عنه أن وضعت اقتصادياتها تحت رحمة اقتصاديات الدول المتقدمة ووضع التصنيع في الجزائر كغيرها من الدول النامية أثر على مسيرتها التنموية على المستوى الوطني والمحلي ويرجع ذلك إلى ما يلي:

١٠-١- صعوبة الاختيار بين الصناعات الجديدة:

تواجه الدول المتخلفة وهي بصدد تنمية اقتصادياتها بمشكلة الاختيار بين الصناعات المختلفة، فأى الصناعات تتمتع بالأولوية، الصناعات الإنتاجية أو الاستهلاكية بل وأي الصناعات داخل هذين الفرعين الأساسيين تعمل على إنتاجها، وهل هناك قاعدة يتعين أن يهتدي بها مجال الاختيار والتفضيل بين الصناعات المختلفة التي يتعين إقامتها. حيث يرى البعض أنه من الضروري إقامة صناعات تمد السوق المحلية ببعض من سلع الاستهلاك وهي الصناعات التي استهلت بها إنجلترا وبعض الدول الأخرى كسويسرا نهضتها الصناعية، ولعل من الأسباب الرئيسية لذلك هو مرونة الطلب عليها، ووفرة نقلها إلى الأسواق المحلية والوطنية والعالمية بتكاليف معقولة، وتوظيف أعداد كبيرة من الأيدي العاملة فيها وكذلك وفرة المواد الأولية المطلوبة لهذا النوع من الصناعة.

ويرى البعض أن للصناعات الاستخراجية أهميتها تبعا لما تحويه من ثروات معدنية ولذا يتعين أن تبدأ الدول النامية برامجها بإجراء مسح شامل لثرواتها المعدنية ويمكن الاستفادة من المنتجات المعدنية في إقامة العديد من الصناعات أو بتصديرها إلى العالم الخارجي والحصول على عملات أجنبية ضرورية تساهم في دفع عجلة التصنيع.

ويرى البعض الآخر أن من الأولويات التصنيعية أن يهتم بالصناعات الإنتاجية من أجل توفير طاقات جديدة للصناعات التي تنتج الحديد والصلب والإسمنت والأدوات الهندسية وغيرها، وينبغي عند البعض أن التنمية الصناعية تقتضي خلق قاعدة صناعية استثمارية تفي باحتياجات الجهاز الإنتاجي من السلع الرأسمالية وبذلك تحقق للدولة بناء إنتاجها بناء سليما واستقلاله.

في حين يرى البعض أن الاهتمام بالصناعات الهيكلية هي أساس قيام التصنيع وتحقيق التنمية لأنها توفر الخدمات المختلفة وتؤدي إلى خفض نفقات الإنتاج في ظروف الاستثمار الأخرى إذ أن إقامة معامل تكرير البترول وتقنية النحاس وغيرها من الوحدات تساهم في دفع عملية التصنيع.

ولكن الملاحظ في الجزائر هو أن هناك صعوبة ظاهرة في تحديد الأولويات الصناعية مما جعل حركة التصنيع ضعيفة لم تؤدي إلى تحقيق توازن في عمليات التنمية وذلك بعدم مراعاة الإمكانيات الحقيقية للبلاد.

١٠-٢- مشاكل تصريف المنتجات الجديدة:

تعتبر المشاكل التي تعترض تصريف المنتجات الجديدة من بين المعوقات التي تؤدي إلى ضعف التصنيع وذلك بعدم سماح بزيادة الأجور الحقيقية واعتراض السعي المتواصل نحو زيادة الكفاية الإنتاجية مما يجعل الدولة تلجأ إلى وسائل بديلة أخرى كزيادة الضرائب واللجوء إلى الوسائل النقدية للمساهمة في حل مشاكل التسويق في العالم الخارجي، حيث لجأت الجزائر إلى تخفيض عملتها وإتباع سياسة تعدد أسعار الصرف واللجوء إلى اتفاقيات الدفع والتجارة مما يترتب عليه زيادة ظرفية في الصادرات، إلا أن الالتجاء إلى تلك الوسائل حققت نتائج إيجابية في الفترة القصيرة، فإنها وكثيرا ما أدت إلى قيام مشاكل وصعوبات متعلقة بتسويق المنتجات الجديدة في الفترة الطويلة اللاحقة.

١٠-٣- مشاكل تواجه المؤسسات الصناعية ذاتها:

ويرجع كذلك سبب ضعف التصنيع في الجزائر إلى المشاكل الكثيرة التي تواجه المؤسسات الصناعية بسبب قصور الأداء البيروقراطي وعجز الأجهزة الإدارية القديمة عن مواجهة المعضلات القائمة حاليا في مسيرة التنمية الصناعية (علي سعيداني. ١٩٨١. ٤٦) بالإضافة إلى الاختلالات وسوء الإدارة واستعمال أموال وموارد المؤسسات الصناعية للأغراض الخاصة، وكذلك سيادة الإنتاج الواحد داخل عدة مؤسسات صناعية دون تخصصها في الإنتاج بالكيفية التي تضمن تكامل الإنتاج الصناعي وتوازنه، الأمر الذي ساهم بقوة في ضعف التصنيع.

١١- تفشي ظاهرتي العنف والإجرام:

تعتبر ظاهرة العنف والإجرام سلوكا مرضيا تعاني منه دول العالم الثالث بشكل رهيب على المستوى الوطني والمحلي، حيث تعود آثاره السلبية على كامل مكونات المجتمع الإيكولوجي حيث لم يسلم منها المكون البشري ولا الطبيعي ولا المصنوع، وقتل الأفراد وتخريب المؤسسات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية وحرق الغابات وتدمير الجسور والمباني والمطارات وإتلاف المحاصيل الزراعية ووسائل النقل وبالتالي حدوث إختلالات مالية وأزمات اقتصادية واجتماعية وقصور كلي لعملية التنمية على المستوى الوطني والمحلي، وذلك لما أحدثته هذا النوع من السلوك المرضي من تفكيك لعناصر ومكونات الفعل التنموي على المستوى الوطني والمحلي من جهة واختلاف التوازن التنموي بين التنمية المحلية والوطنية على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، بالإضافة إلى موت أكثر من ١٠٠٠٠٠ شخص، وتسجيل أكثر من مليون ضحية إرهاب، كما نتج عن ذلك أيضا خسائر مالية تقدر بحوالي ٢٠ مليار دولار في الجزائر كمخلفات لهذه الظاهرة والتي كلفت الدولة أموالا باهظة لمحاربتها والقضاء عليها ويظهر ذلك من خلال ما يخصص من موارد مالية وبشرية إضافية باستمرار تقدر تقريبا نصف الميزانية المخصصة للتنمية على المستوى الوطني والمحلي وذلك من أجل إعادة بناء ما خربه الإجرام وتجهيز القوات العسكرية وقوات الأمن والشرطة والدفاع الذاتي والحرس البلدي بكل الوسائل والضروريات التي تدخل ضمن محاربة هذه الظاهرة قصد قلع جذورها نهائيا، وهذا ما يكلف الدولة أموالا باهظة لو استثمرت في قطاع التنمية المحلية والوطنية

لحقت أرباحا كبيرة وتحقيق نسبة نمو جيدة قد تصل إلى ٦٪ تقريبا، ولأقدم مثالا على ذلك داخل المجتمع المعني بالدراسة، ففي ولاية سكيكدة لوحدها تقدر المصاريف التي نفقت على الحرس البلدي سنة ١٩٩٨ تقدر بـ ٤٧١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دج وذلك فيما يخص تسديد الأجور وشراء اللوازم والتجهيزات الإدارية والتأمين وشراء الوقود والعتاد الخاص للصيانة واللوازم المكتبية... الخ، وهذا المبلغ يفوق المبلغ المخصص للتجهيز على مستوى الولاية والذي يقدر بـ ٣٧١١٩٦٨٩٩٦ دج (مشروع الميزانية الإضافية لولاية سكيكدة ١٩٩٨، ٩، ١٠، ١١) ولهذا فإن تأثير هذه الظاهرة المرضية قد قلص من إمكانية التنمية المحلية على مستوى الولاية بحوالي ٥٧٪ مما أثر سلبا على تسيير مشاريع التنمية المحلية وتطورها وفقا للخطط والاستراتيجيات التي رسمت لها من قبل، مع العلم أن إيرادات الضرائب المحصلة خلال هذه السنة داخل الولاية تقدر ٤٣٢٨٣٧١٩٤ دج لذلك فإن تفشي ظاهرة العنف والإجرام يعدان من أهم المعوقات التي تحد من فاعلية التنمية المحلية وخاصة عندما تخلق الريفيون عن أراضيهم وأماكنهم وهربوا بأنفسهم وأبنائهم إلى المدن باحثين عن الأمن دافعين في سبيل ذلك ثرائهم من أجل حياتهم وحياة أبنائهم والاكتفاء بالعيش ولو على ثقافة الفقر.

خلاصة:

من خلال ما سبق تبين أن هناك معوقات كثيرة تعترض عملية التنمية المحلية في الجزائر منها الخارجية والداخلية، حيث تبين أن المعوقات الخارجية تتمثل في الاستعمار والتبعية بأنواعها المالية والتكنولوجية بالإضافة إلى المديونية الخارجية وما أدت إليه من نقص المواد المالية وغياب شبه كامل للطبقة المتوسطة وانتشار البطالة، كما أن العولمة كذلك ومن خلال المراحل التي مرت بها قد أثرت على التنمية المحلية في الجزائر. وتبين أيضا أن هناك معوقات داخلية كثيرة تتمثل في نقص الموارد المالية والتكنولوجية والتنظيمية وضحالة الموارد البشرية وعدم تطور التشريعات وسيطرت الأغراض الخاصة والشخصية وعدم تحديد العلاقة بين المركزيات والمحليات بالإضافة إلى الخوف من الجديد ونقص الوعي التخطيطي ونقص الإعلام المتخصص. كما أن هناك معوقات أخرى داخلية تتمثل في سوء توزيع الاختصاص وسوء الإدارة وانخفاض معدلات الأداء وكذلك تجاهل المشاركة الشعبية وذلك من خلال ضعف طرق وأساليب الاتصال ونقص الأجهزة الفعالة ونقص القيادات وعدم الاعتراف بدور المرأة، هذا بالإضافة إلى المعوقات الثقافية والديمقراطية وضعف البنين الزراعي وضعف التصنيع... الخ.

المراجع

- ١- عبد الوهاب إبراهيم: معوقات التنمية في العالم الثالث (مع دراسة الحالة المصرية)، ط٢، دار النهضة (مصر)، ١٩٨٥
- ٢- حسن إبراهيم عيد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، ١٩٩٠
- ٣- عبد الوهاب إبراهيم: مرجع سبق ذكره
- ٤- أنور عبد المالك وآخرون: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي، ط٢، دراسات الوحدة العربية (بيروت)، ١٩٨٣
- ٥- منير شفيق: قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري، ط١، مطبعة الطباعة الحديثة (تونس) ١٩٨٥
- ٦- بول بالطا، كلودين ريللو: سياسة فرنسا في البلاد العربية، ترجمة كامل فاعور، ت. فريقد، دون طبعة، دون تاريخ
- ٧- محمد بومخلوف: اليد العاملة الريفية في الصناعات الجزائرية، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية (بن عكنون)، ١٩٩١
- ٨- كريستان بالوا: الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ترجمة عادل عبد المهدي، ط١، دار ابن خلدون (بيروت) ١٩٧٨
- ٩- نعمت الله نجيب: أسس علم الاقتصاد، دون طبعة، مؤسسة سياب الجامعية (الجزائر)، ١٩٨٧
- ١٠- نفس المرجع السابق
- ١١- عبد اللطيف بن أشنهو: تجربة الجزائر الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر)، ١٩٨٠
- 12- E. HARLE. G. CHEVALIER: COMMENT ADAPTER L'ENTREPRISE A L'EVOLUTION DES MARCHES DE PETIT COMMERCE (IMPRIMERIE EN FRANCE) 1988
- ١٣- محمود عبد الفضيل: الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، ١٩٨٢.
- ١٤- محمد عبد المولى، العالم الثالث ونمو التخلف، دون طبعة، الدار العربية للكتاب ١٩٩٠
- ١٥- محمد عميرة وآخرون: حيازة التكنولوجيا، ترجمة رضا محرم، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت (لبنان) ١٩٩٧
- ١٦- عمر إسماعيل سعد الله: القانون الدولي للتنمية (دراسة في النظرية والتطبيق) دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ١٩٩٠
- ١٧- نفس المرجع السابق
- ١٨- غاني شكري: دكتاتورية التخلف العربي، مقال منشور بمجلة دراسات عربية بيروت (لبنان)، العدد (٥)، ٢١ مارس، ١٩٨٥
- 19- YVA LACOSTE: GEOGRAPHIE DU SOUS DEVELOPPEMENT. P.V.F PARIS 1976.
- ٢٠- منير شفيق: مرجع سبق ذكره
- ٢١- عامر دياب: التنمية والتخصص والمعوقات، (مجلة العربي شهرية تصدر عن وزارة الإعلام دولة الكويت) العدد ٤٣٨، سنة ١٩٩٥.

- ٢٢- عبد العزيز عجمية وآخرون: مقدمة في التنمية والتخطيط، دون طبعة، دار النهضة العربية (بيروت)، ١٩٨٣
- 23- SALAH MOUHOUBI: LA POLITIQUE DE COOPERATION ALGERO-FRANCEISE. OPU. (ALGER) 1986
- ٢٤- عبد العزيز عجمية وآخرون: مرجع سبق ذكره
- ٢٥- م. عامر: ٣٠٪ بطالة في الجزائر، جريدة الخبر ٣ مارس ١٩٩٩ العدد ٢٥٩١
- 26- BEN ACH ENHOU: DEVLELPPE: ENT ET COPERATION INTERNATIONALE. OFFICE DES PUBLICATIONS UNIVERSITAIRES (ALGER). 1982
- ٢٧- بونارة إسماعيل: عندما تسلعن الثقافة في زمن العولمة، جريدة الخبر ١٧ مارس، العدد ٢٦٠٠، ١٩٩٩
- ٢٨- منير شفيق: مرجع سبق ذكره
- ٢٩- السيد الحسيني: التنمية والتخلف (دراسة تاريخية بنائية)، ط٢، دار المعارف، ١٩٨٢
- ٣٠- محمد عبد المولى: مرجع سبق ذكره
- ٣١- منير شفيق: مرجع سبق ذكره
- 32- SALAH MOUHOUBI: LA POLITIQUE DE COOPERATION ALGERO-FRANCEISE. OPU. (ALGER) 1986
- ٣٣- أكرم رمضان: الجزائر مستشفى صندوق النقد الدولي (حلول جذرية) أو انهيار كامل، مجلة الوسيط، العدد ١٥، أبريل ١٩٩٤
- ٣٤- ايف بنوت: ماهي التنمية: ترجمة سعيد أبو الحسن، دار الحقيقة (بيروت)، دون سنة
- ٣٥- محمود عودة: دراسات في علم الاجتماع الريفي: دون طبعة، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، ١٩٩٢
- ٣٦- أسامة عبد الرحمان: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، دون طبعة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت (لبنان)، ١٩٩٧
- 37- (REVUE) F. GERBOUX: DEVELOPPEMENT LOCAL ET MOUVMENT SOCIOUX (LES MODELES ALTERNATIFS DANS LES ZONES DES DEF A VORISEES EN EUROPE) REVUE INTERNATIONALE D ACTION COMMUNAUTAIRE. NO: 62 PP 117-126 FRANCE 1989
- ٣٨- عبد الهادي الجوهري وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، مكتبة نهضة الشرق (القاهرة)، ١٩٨٦
- ٣٩- نفس المرجع
- 40- (REVIEW) J-HINDERINK AND MJ. TTTUS: PARADIGMS OF REGIONAL DEVLOPMENT AND THE ROL OF SMOL CENTRES 5DEVLOPMENT AND CHANGE) VOL 19. NO:3 PP401-423. 1998
- 41- (REVIEW) GEORGE SORENSEN: INTERNAL AND EXTERNAL INTERTWIND. 5 OBSTACLES TO DEVELOPMENT IN INDIA GURV-NANAK-JOURNAL OF SOCIOLOGY. (INSTTT DEVELOPMENT AND PLANNING A ALBORY). VOL 9. NO: 1. PP25-45 APR 1988
- ٤٢- خليفة الكواري: نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٨٢
- ٤٣- وزارة التعليم العالي، مجلة سرتا، يصدرها معهد العلوم الاجتماعية بقسنطينة، العدد الأول، ١٩٧٩
- ٤٤- عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، (١٩٦٢-١٩٨٠)، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٢
- ٤٥- عبد الهادي الجوهري وآخرون: مرجع سبق ذكره

- ٤٦- نفس المرجع السابق
- ٤٧- جكوف اسكندروف، ستيفانوف: البلدان النامية وقضاياها الملحة، دار التقدم (موسكو)، ١٩٧٨
- ٤٨- محمود عبد المولى: مرجع سبق ذكره
- ٤٩- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت (لبنان)، ١٩٩٤
- ٥٠- بشير نافع وآخرون: مجلة قراءات سياسية، العدد ٣، تصدر عن مركز دراسات الإسلام والإعلام، فلوريدا، (الولايات المتحدة الأمريكية)، ١٩٩٣.
- ٥١- عبد الله شريط: لإيديولوجيا وقضايا التنمية، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر)، ١٩٨١
- 52- (REVIEW)-TUMA. BLIAS-H: INSTITUTIONALISED OB STACLES TO DEVELOPPEMENT. (THE CASE OF EGYPT) WORLD DEVELOPPEMENT. PRINTED IN GREA BRITAIN (UNIVERSITY OF CALIFORNIA). Vol. 16. NO; 10 PP1185-1198. 1988
- ٥٣- سمير لطفي: التنمية الاجتماعية وجرائم المال العام، دون طبعة، دار النهضة العربية (القاهرة)، ١٩٧٨
- ٥٤- (J-HINDERINK AND M. J. TTTUS): مرجع سبق ذكره
- ٥٥- عبد الهادي الجوهري وآخرون: مرجع سبق ذكره
- ٥٦- نفس المرجع السابق
- ٥٧- مالك بن نبي: مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ترجمة الدكتور بسام بركة، ط ١، دار الفكر الجزائري، ١٩٩٢
- ٥٨- جورج فريدمان، بيار نافيل: سوسيولوجيا العمل، ترجمة الدكتور حسن حيدر، ط ١، منشورات عويدات بيروت/باريس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٥
- ٥٩- نفس المرجع السابق
- ٦٠- نفس المرجع السابق
- ٦١- نفس المرجع السابق
- ٦٢- نفس المرجع السابق
- ٦٣- علي خليفة الكواري: مرجع سبق ذكره
- ٦٤- علي فؤاد أحمد: علم الاجتماع الريفي، دون طبعة، دار النهضة العربية (بيروت)، ١٩٨١
- ٦٥- جلال صاري: الإنسان وبيئته (دور البيئة في الجزائر)، دون طبعة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (الجزائر)، ١٩٨٣
- ٦٦- محمد بومخلوف: اليد العاملة الريفية في الصناعات الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر)، ١٩٩١
- ٦٧- عاطف محمد عبيد، حمدي فؤاد علي: التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج، دون طبعة، دار النهضة العربية (بيروت)، ١٩٧٤
- ٦٨- عبد الحميد براهيم: العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، ١٩٩٧
- ٦٩- عبد الهادي الجوهري وآخرون: مرجع سبق ذكره
- 70- (REVIEW) MIK ROPINSON: TOWARDS A NEW PARADIGM OF COMMUNITY DEVELOPMENT. COMMUNITY-DEVELOPMENT-JORNAL. VOL 30. NO:1. PP 21-30 1990

- ٧١- اندرو دي سينزلافي، مارك بي والاس: السلوك التنظيمي والأداء، ترجمة جعفر أبو القاسم أحمد، معهد الإدارة العامة للمملكة العربية السعودية، ١٩٩١
- ٧٢- محمد بدوي: مدخل إلى علم الاجتماع، ط٤، دار المعارف الجامعية، ١٩٨٤
- ٧٣- علي سعيداني: بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١
- ٧٤- (MIK ROPINSON)، مرجع سبق ذكره
- ٧٥- علي سعيداني: مرجع سبق ذكره
- ٧٦- اندرو دي سينزلافي: مرجع سبق ذكره
- ٧٧- نفس المرجع السابق
- ٧٨- تقرير المؤتمر العالمي الثاني للتنمية في الوطن العربي، المركز القومي للاستثمارات والتطور الإداري (بغداد/عمان)، ١٩٨١
- ٧٩- عبد الهادي الجوهري وآخرون، مرجع سبق ذكره
- ٨٠- نفس المرجع السابق
- ٨١- علي خليفة الكواري: مرجع سبق ذكره
- ٨٢- سميرة كامل محمد: التنمية الاجتماعية (مفاهيم أساسية، رؤية واقعية)، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٨
- ٨٣- عمر سالم: التسويق الدولي من منظور بلد نامي، دون طبعة، الدار المصرية - اللبنانية (القاهرة)، ١٩٩٢
- ٨٤- عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره
- ٨٥- محمد العربي ولد خليفة: المهام الحضارية للجامعة والمدرسة الجزائرية، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر)، ١٩٨٩
- ٨٦- نفس المرجع السابق
- ٨٧- علي فؤاد أحمد: مرجع سبق ذكره
- ٨٨- عبد العزيز عجمية: مرجع سبق ذكره
- ٨٩- قباري محمد إسماعيل: مدخل إلى علم الاجتماع المعاصر (مشكلات التنظيم والإدارة والعلوم السلوكية)، منشأة دار المعارف (الإسكندرية)، ١٩٨٨
- ٩٠- سميرة كامل محمد: مرجع سبق ذكره
- 91- ENCYCLOPAEDIA. UNIVERSALIS CORPUS EDUTION A PARIS (S.A) FRANCE 1993
- ٩٢- جبارة عطية جبارة: المشكلات الاجتماعية والتربوية، دون طبعة، دار المعارف الجامعية (الإسكندرية)، ١٩٨٦
- ٩٣- إسماعيل العربي: التنمية الاقتصادية في الدول العربية والمغرب العربي، دون طبعة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (الجزائر)، ١٩٩٤
- ٩٤- سعد حسين فتح الله: التنمية المستقلة (المتطلبات والاستراتيجيات)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت (لبنان)، ١٩٩٠
- ٩٥- تقرير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بأمريكا اللاتينية، تقرير كيتو، ٢٠ مارس ١٩٧٣
- ٩٦- مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي (بيروت)، ١٩٧٧
- ٩٧- محمد بومخلوف: مرجع سبق ذكره
- ٩٨- علي سعيداني: مرجع سبق ذكره
- ٩٩- تقرير مشروع الميزانية الإضافية لولاية سكيكدة لسنة ١٩٩٨